المجلة الدولية
للمراجعة الحكومية

المجلة الدولية للمراجعة الحكومية

شتاء ٢٠٢١
مجلد رقم ٤٨، العدد الأول

تصدر المجلة الدولية للمراجعة الحكومية كل ثلاثة أشهر باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية نيابة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي). تعتبر المجلة هيئة رسمية لمنظمة الإنتوساي، وهي مكرسة للنهوض بإجراءات وتقنيات المراجعة الحكومية. الآراء والأفكار الواردة هي آراء المساهمين الأفراد ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات المنظمة.

يدعو المحررون إلى تقديم مقالات وتقارير خاصة وأخبار، والتي يجب إرسالها إلى مكاتب التحرير على:

U.S. Government Accountability Office
441 G Street, NW, Room 7814
Washington, D.C. 20548
U.S.A.

البريد الإلكتروني:
intosaijournal@gao.gov

موقع الانترنت:
http://intosaijournal.org/our-submissions/journal-submission/

بالنظر إلى استخدام المجلة كأداة تعليمية، فإن المقالات التي يُرجح قبولها هي تلك التي تتناول الجوانب العملية لمراجعة القطاع العام. وتشمل هذه دراسات الحالة، والأفكار حول منهجيات المراجعة الجديدة أو تفاصيل عن برامج التدريب على المراجعة. المقالات التي تتناول الجوانب النظرية في المقام الأول لن تكون مناسبة. توجد إرشادات التقديم هنا.

يتم توزيع المجلة إلكترونياً على أعضاء الإنتوساي والأطراف المعنية الأخرى دون أي تكلفة. وهي متاحة على الإنترنت على intosaijournal.org و intosai.org أوعن طريق الاتصال بالمجلة عبر البريد الإلكتروني على:
intosaijournal@gao.gov

هيئة التحرير

مارجريت كراكر، رئيس الجهاز الأعلى للنمسا
كارين هوجان، المراجع العام،كندا
نجيب القطاري، الرئيس الأعلى لمحكمة الحسابات بتونس
جين دودارو، المراقب العام، الولايات المتحدة الامريكية
دكتور / الفيس اموروسو، المراقب العام فنزويلا

الرئيس

جيمس كريستيان بلوكوود (الولايات المتحدة الامريكية)

نائب الرئيس

مايكل هيكس (الولايات المتحدة الامريكية)

رئيس التحرير

هيثر سانتوس (الولايات المتحدة الامريكية)

مساهمات خاصة

جيسكا ديو (الولايات المتحدة الامريكية)
دانيال بابيك (الولايات المتحدةالامريكية)
لوريل ڤولودير (الولايات المتحدة الامريكية)

الإدارة والعمليات

بيتر نوبس (الولايات المتحدة الامريكية)
مايكل هسكى (الولايات المتحدة الامريكية)

محررون شركاء

أمانة الافروساى
أمانة الارابوساى
أمانة الاسوساى
أمانة الكاروساى
أمانة اليوروساى
أمانة الاولاسافيس
أمانة الباساى
الأمانة العامة للانتوساى
مكتب المراجع العام بكندا
مكتب المراجع العام بتونس
مكتب المراجع العام بفنزويلا
مكتب المساءلة الحكومية بالولايات المتحدة

محتـــويات العـــدد

الافتتاحية	٤
أخبار موجزة	٦
مساهمات خاصة	٢١
الاجهزة العليا للرقابة: مغيرو اللعبة في مكافحة الفساد	
قصص مصورة	٢٣
العمل كقدوة يحدث نقلة حضارية	
تطوير خط ساخن متقدم تقنيًا لمكافحة الغش ومكافحة الفساد من خلال تعزيز الشفافية	
مكافحة الفساد: الحاجة إلى حوار نشط ، والعمل	
من داخل الانتوساى	٣٢
تسليط الضوء على بناء القدرات	٣٨
تسليط الضوء على العلوم والتكنولوجيا	٤٠

الموضوع الرئيسى: مكافحة الفساد

العمل الجماعي والاستراتيجيات طويلة المدى: مكافحة الفساد في عالم ما بعد الجائحة

بقلم خورخي بيرموديز سوتو، المراقب العام لجمهورية تشيلي والأمين العام لمنظمة أمريكا اللاتينية والكاريبي للأجهزة العليا للرقابة.

كانت جائحة كوفيد ١٩ بمثابة اختبار أساسي للأجهزة العليا للرقابة في جميع أنحاء العالم، وقد خصصت الحكومات استثمارات ضخمة لتوفير التغطية الصحية والاجتماعية وسارعت المنظمات الدولية بتخصيص اموال كبيرة لمساعدة السكان الأكثر احتياجاً.

أنتجت الأزمة أدراكا قويًا للحاجات العاجلة، مما أدى الى بعض السلوك الفاسد – وتدعو الأجهزة العليا للرقابة المالية لإظهار القيمة من خلال إصدار بيانات مستقلة، وتعزيز ثقة الجمهور وتكثيف جهود مكافحة الفساد.

بالنسبة لمكتب المراقب العام لجمهورية تشيلي، الجهاز الأعلى للرقابة في البلاد، فقد صاحب هذه الأزمة سياق وطني معين. فقد أدت احتجاجات المواطنين خلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٩ إلى عملية تأسيسية غير مسبوقة، وخلقت بيئة اجتماعية وسياسية أعطت للجهاز الأعلى للرقابة في تشيلي الفرصة لأن يظهر دوره وكيفية استجابته لمطالب المواطنين بتحسين الديمقراطية.

نُشرت نتائج هذا التقييم لاحقًا في كتاب "تفكيك الفساد: أفكار لتعزيز الاستقامة في تشيلي"، الذي جمع الاتجاهات النظرية والمؤسسية الرئيسية وشمل تحليلًا لتصورات المواطنين ومواقفهم تجاه ظاهرة مكافحة الفساد.

وأشارت الدراسة إلى أن ٨٥٪ ممن تمت استشارتهم يعتقدون أن مكتب "المراقب العام"

هو المؤسسة المسؤولة عن مكافحة الفساد. و بينما تعترف هذه المقولة بعمل المراجعة الذى يقوم به الجهاز الأعلى للرقابة، فإن هذا الامر يطرح أيضًا تحديات كبيرة: ومنها العمل بحزم لتلبية توقعات ومتطلبات المواطنين المتزايدة فضلا عن مواصلة البحث عن طرق لاكتشاف الفساد ومنعه بشكل أفضل.

كيف يمكننا الاستجابة لمطالب المواطنين للحد من ظاهرة ديناميكية وواسعة الانتشار مثل الفساد؟ كيف يمكننا التحكم في التدفقات المالية الكبيرة من خلال الميزانيات المؤسسية التي تتقلص باستمرار؟

لمواجهة السياق العالمي الجديد، سيتعين على الأجهزة العليا للرقابة في هذا السيناريو الجديد بعد الجائحة، تتبع توجهات أكثر تطورا واستباقية.

في السياق الجديد لفترة ما بعد الجائحة كيف يمكننا الاستجابة لمطالب المواطنين للحد من ظاهرة ديناميكية وواسعة الانتشار

نقطة الانطلاقة الجيدة هي التحول من آليات مكافحة الفساد الكلاسيكية القائمة على أدوات منعزلة وردود الأفعال إلى مبادرات شاملة ووقائية ترتكز على منظور متعدد الأنظمة للفساد. وهذا الامر بالغ الاهمية، مع الاعتراف بأن سياسات النزاهة لا يمكن أن تأتي حصريًا من المجال العام.

إن ربط مؤسسات الدولة مع مختلف أصحاب المصلحة، على النحو المبين في الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، هو عنصر لا غنى عنه في وضع سياسات فاعلة وفعالة تهدف إلى تعزيز النزاهة. ويمكن من خلال تنسيق العمل بين الأجهزة العليا للرقابة والأوساط الأكاديمية والمواطنين ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص الى التوصل لاستجابة جديدة وأفضل لمكافحة الفساد.

باتباع هذا النموذج، يقود مكتب المراقب العام ويشجع ويدعم المشاركة المستمرة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تحالف مكافحة الفساد - تشيلي، وهي مبادرة غير مسبوقة تضم أكثر من ٣٠ مؤسسة من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني وتلتزم بتعزيز مبادرات مكافحة الفساد.

وقد تم الاعتراف بهذا العمل الجماعي دوليًا لمساهمته في تعزيز النزاهة خارج قطاع الدولة.

لا شك ان التغييرات العالمية نتيجة للجائحة تشكل سيناريو جديدًا يتطلب من الأجهزة العليا للرقابة استخدام مزيج من القدرة على التكيف والابتكار، فلا يمكن ان تعجز ديناميكية المجتمع الاجهزة العليا للرقابة. لذلك، فإن مفتاح الحل هو المضي قدماً في نهج طويلة الأجل تحدد طرق جديدة للتغلب على التحديات.

عند وضع إستراتيجيته للنزاهة طويلة المدى، أخذ الجهاز الأعلى للرقابة في تشيلي في الاعتبار ثلاثة مكونات حاسمة: التعقيد، الازدواجية وعدم اليقين.
يتحول الفساد باستمرار -إلى أشكال أكثـــر تعقيدًا- ويتجاوز المجال الحكومي الذي تعمل من خلاله الأجهزة العليا للرقابة بشكل تقليدي. وهذا يؤكد الحاجة إلى دمج تدابير النزاهة بطريقة مزدوجة (في المجالين الإداري والسياسي)، والتي يمكن أن تساعد في توسيع وتعزيز منع انتهاكات النزاهة. وعلى نفس القدر من الأهمية، هناك حاجة إلى ضمان أن تكون جهود مكافحة الفساد واضحة ومحددة جيدًا ومرنة، لا سيما بالنظر إلى أوجه عدم التأكد التي تحيط بالبيئات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

الفساد ليس مشكلة جديدة، ولكنه اتخذ أشكالًا جديدة. ولا شك أن الأدوات المتاحة حاليًا لمواجهة هذه الظواهر الجديدة، بالإضافة إلى السيناريوهات المعقدة وغير المؤكدة التي أنشأتها جائحة كوفيد ١٩، تتطلب استجابات سريعة وفعالة من الأجهزة العليا للرقابة.

ستحتاج الأجهزة العليا للرقابة إلى التخلي عن الحلول الجزئية التي تتصدى للفساد بصورة كاملة من خلال اللوائح والعقوبات والتحول إلى استراتيجيات طويلة الأجل لمكافحة الفساد والتي، من خلال المبادرات التعاونية،تقوم بدمج القطاعين العام والخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني في البحث عن المزيد من التنوع والمزيد من التدابير المفيدة.

بصفتها أجهزة مستقلة وموضوعية، فإن الأجهزة العليا تمثل مراكز جيدة للمساعدة في تعزيزالمسئولية الجماعية لمكافحة الفساد وتعزيز الديمقراطية وإضافة قيمة وفوائد إلى حياة المواطنين.

أخبار حول العالم من الاجهزة العليا للرقابة

أخبار من النمسا

محكمة المراجعة بالنمسا تعين RONALD ROEDL و SILKE STEINER في مناصب جديدة.

عينت الدكتورة Margit Kraker ، رئيس محكمة المراجعة بالنمسا، والأمين العام للإنتوساى مديراً عاماً ورئيسا جديداً بالإدارة الدولية لمحكمة المراجعة بالنمسا / ومديراً للأمانة العامة للانتوساى.

Ronald Roedl خلفاً ل Viktor Cypris كمديراً عاماً والممثل المفوض للأمانة العامة للإنتوساى.

درس Roedl إدارة الأعمال والإدارة العامة في النمسا ونيويورك (جامعة سيراكيوز)، وتشمل خبرته السابقة إدارة مكتب الاتصال بمقاطعة ستيريا الفيدرالية النمساوية مع الاتحاد الأوروبي في بروكسل، بلجيكا.

وخلال حياته المهنية، اكتسب معرفة واسعة فى الحكومة الإلكترونية وإدارة التغيير على الصعيدين الوطني والدولي.

تولت السيدة / Silke Steine رئاسة الادارة الدولية بمحكمة المراجعة بالنمسا ومديراً للأمانة العامة للانتوساى وذلك خلفاً للسيدة Monika Gonzalez -Koss .

وقد درست القانون والعلاقات الدولية والمراجعة العامة في النمسا وبراغ، بلجيكا (كلية أوروبا). وقبل انضمامها إلى محكمة المراجعة بالنمسا والامانة العامة للأنتوساي بسبع سنوات، عملت في عدة مجالات من بينها المفوضية الأوروبية في بروكسل ووزارة الخارجية النمساوية.

في السنوات الأخيرة، شاركت Steiner في العديد من عمليات المراجعة التي أجرتها محكمة المراجعة بالنمسا مع إعطاء المزيد من الاهتمام إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDG). وانطلاقاً من هذا المبدأ، ستعمل على زيادة تعزيز التعاون في نقل المعرفة بين الأمانة العامة للإنتوساى والأجهزة العليا للرقابة في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة، كما ان لها دور داعم في المناداة إلى استقلالية الاجهزة العليا للرقابة. وهى تعتزم تحفيز الحوار بين الهيئات الرئيسية للإنتوساى والمنظمات الإقليمية وأصحاب المصلحة الخارجيين.

ويسعى كل من Roedl وSteinerإلى مواصلة نهج الأمانة العامة الهادف إلى توفير الخدمات لصالح جميع أعضاء الإنتوساى مع اعتماد أساليب عمل الانتوساى لمواجهة التحديات الحالية والناشئة.

أخبار من البوسنة والهرسك

تعيين TVRTKOVIC المراجع العام للجهاز الأعلى للرقابة بالبوسنة والهرسك.

عين المجلس البرلماني في البوسنة والهرسك السيد Hrvoje Tvrtković مراجع عام جديد للجهاز الأعلى للرقابة في البوسنة والهرسك. وقد تولى السيد Tvrtkovic مهام منصبه رسمياً في ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٠ولمدة سبع سنوات.

ولا شك ان السيد / Hrvoje Tvrtkovic بما لديه من خبرات متراكمة سيضيف الكثير من الخبرات الى منصبه الجديد، حيث كان يعمل بالجهاز الاعلى للرقابة ما يقرب من ١٥ عاماً.

ومنذ انضمامه إلى الجهاز الاعلى للرقابة في عام ٢٠٠٦، عمل في مهام المراجعة المالية والاداء، وكان رئيساً لإدارة مراجعة الاداء والرئيس الأول لفريق مجموعة مراجعة الاداء.

لمزيد من المعلومات الاتصال بـ saibih@revizija.gov.ba
أوزيارة الموقع الرسمي للجهاز الأعلى www.revizija.gov.ba

احتفال الجهاز الأعلى للرقابة بالبوسنة والهرسك بمرور ٢٠ عاماً من الخدمة للأمة.

تواكب عام ٢٠٢٠ مع الذكرى العشرين على تأسيس الجهاز الأعلى للرقابة في البوسنة والهرسك.

وعلى الرغم من التحديات الجسيمة التي واجهته في بداية عمله - بما في ذلك عدم انتظام نظم الإدارة العامة وغياب المعايير (اللوائح القانونية والقواعد والإجراءات التشغيلية) الا ان الجهاز الأعلى للرقابة حقق إنجازات مهنية مهمة بعد ٢٠ عامًا من الرقابة الوطنية، بما في ذلك:

- مساهمات ملموسه في إنشاء إطار تشريعي للمؤسسات الوطنية وكذا الإدارة المالية ونظام الرقابة .
- اتباع نهج أكثر فاعلية في مكافحة الفساد وتحسين الشفافية والتأكيد على الالتزام في استخدام الأموال العامة.
- نشر أكثر من ١٢٠٠ تقرير مراجعة.

يمكن الاطلاع على الأعمال والإنجازات السابقة للجهاز الأعلى للرقابة في الكتيب التذكاري الذي نشر مؤخرًا عن ٢٠ عامًا.

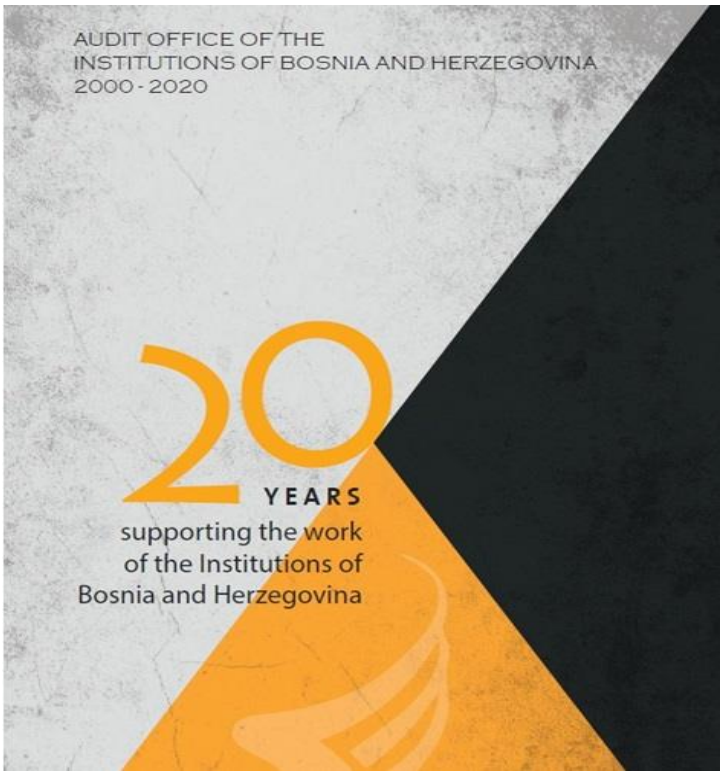

أخبار من جنوب إفريقيا

تعيين TSAKANI MALULEKE
مراجع عام لجنوب أفريقيا

تم تعيين Tsakani Maluleke مراجع عام لجنوب أفريقيا لمدة ٧ سنوات غير قابلة للتجديد في ١ ديسمبر ٢٠٢٠ وقد أكد رئيس دولة جنوب أفريقيا Cyril Ramaphasa ان السيدة Maluleke هي أول امرأة تشغل هذا المنصب منذ نشأته.

ساعدت Maluleke في تشكيل المكتب كنائب للمراجع العام منذ عام ٢٠١٤ وخلفت السيد Kimi Makwetu ، الذي توفي في ١١ نوفمبر ٢٠٢٠.

تتصف السيدة/Tsakani Malueke بانها قائدة ملهمة، وتهدف إلى احراز النتائج ، كما ان لديها أكثر من ٢٠ عاماً من خبرة في القطاعين العام والخاص في مجالات مثل المراجعة، والاستشارات، والتطوير المالي، وإدارة الاستثمار.

وقد أدركت Maluleke في وقت مبكر أنها ترغب في بناء مستقبل مهني في المحاسبة حيث حصلت على شهادة البكالوريوس في المحاسبة في عام ١٩٩٦ ثم شهادة الدراسات العليا في المحاسبة في عام ١٩٩٧.

وعملت خلال مشوارها في PricewaterhouseCoopers كما عملت في العديد من المجالس واللجان بما في ذلك مجلس إدارة شركةAberdare Cables، والمجلس التنظيمي المستقل للمراجعين، ومكتب مقدمي شكاوى الخدمات المالية، وشركة Onelogix، و شركة الاستثمارات العامة، ومعهد المحاسبين القانونيين بجنوب أفريقيا، الذي ترأسه حالياً.

وتعتبر السيدة/ Tsakani Malueke مساهمة نشطة في نمو وتطوير مهنة المحاسبة وذلك طوال حياتها المهنية، كما عملت Maluleke مع منظمات مثل المحاسبين القانونيين للمرأة الأفريقية، ورابطة النهوض بالمحاسبين أصحاب البشرة السوداء في جنوب أفريقيا، و أتحاد الأعمال في جنوب أفريقيا، والمجلس الاستشاري الرئاسي المعنى بتمكين أصحاب البشرة السوداء اقتصادياً.

أخبار من كوسوفو

المكتب الوطني للمراجعة يحتفل بعضوية الإنتوساي واليوروساي، ويعتزم المشاركة النشطة.

يرجع تاريخ مكتب المراجعة الوطني في كوسوفو إلى عام ٢٠٠٣. وعلى الرغم من أن مكتب المراجعة الوطني في كوسوفو مؤسسة جديدة نسبياً من حيث عمرها، إلا إنها تعتبر واحدة من أكثر المؤسسات الوطنية مصداقية من جانب الشركاء المحليين والدوليين على حد سواء. ولا تزال ملتزمة بتنفيذ المهام الدستورية والتفويضات القانونية بنزاهة ومهنية.

وحرصاً من مكتب المراجعة الوطني في كوسوفو على أداء أعمال المراجعة بصورة مستقلة، فهي تولي اهتماماً خاصاً للتطوير المستمر وفقاً للمعايير الدولية والممارسات الجيدة للمراجعة. وقد شهدت نموا مهنيا كبيراً منذ إنشائها.

يتألف مكتب المراجعة الوطني في كوسوفو، والذى يقع في عاصمة بريشتينا، من ١٧١ موظفا يجرون ١٣٠ عملية مراجعة سنويا. وعلى الرغم من أن المراجعة المالية و مراجعة الالتزام تمثل الجزء الأكبر من أعمال المراجعة، فإن مكتب المراجعة الوطني في كوسوفو يقدر الأهمية الكبيرة لإجراء مراجعة الأداء ويسعى إلى الإسهام في هذا الاتجاه المتزايد.

لاشك أن عام ٢٠٢٠ كان عاما صعبا على الجميع. وعلى الرغم من الصعوبات الناشئة عن الوباء العالمي، فقد واصل مكتب المراجعة الوطني في كوسوفو تنفيذ الخطط الهادفة إلى النمو المؤسسي. وأطلق مكتب المراجعة الوطني في كوسوفو مؤخراً نظاماً مخصصاً لإدارة المراجعة يغطي جميع مراحل المراجعة. وهوتغيير كبير التأثير في العمل اليومي. ومن المتوقع أن يسهم في تحقيق الكفاءة والفعالية التشغيلية عن طريق تحسين إدارة بيانات المراجعة وزيادة جودة مخرجات المراجعة.

وفي الوقت نفسه، يواصل مكتب المراجعة الوطني في كوسوفواستعراض وتحديث منهجيات المراجعة المالية ومراجعة الالتزام من أجل تحقيق اتساق أفضل مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.

وقد شمل العام الماضي أيضاً معالم شراكة قيمة ـ حيث أصبح مكتب المراجعة الوطني في كوسوفوعضواً في المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (إنتوساي) والمنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة (يوروساي).

وتوفر الإنتوساى واليوروساى ملتقى للأجهزة العليا للرقابة لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات التي تسهم في زيادة المساءلة والشفافية وتضيف قيمة وفائدة إلى حياة المواطنين في جميع أنحاء العالم.

ويعتبر مكتب المراجعة الوطني في كوسوفوأن عضوية الانتوساي واليوروساي هي التزام مهني وفرصة، كما يعد بالمشاركة النشطة ويتوق مكتب المراجعة الوطني في كوسوفوإلى تبادل الخبرات مع مجتمع المساءلة العالمية.

ويتطلع مكتب المراجعة الوطني في كوسوفوإلى عام ٢٠٢١ بأمل،كما يعتقد أنها ستعتبر سنة عمل شاق في استعادة الأوضاع الطبيعية وإعادة بناء الاقتصادات الوطنية.

أخبار من كندا

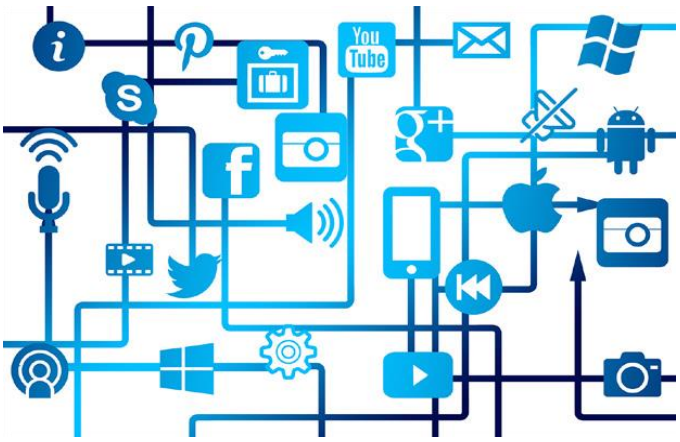

مكتب المراجع العام يبحث تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على نشر تقارير المراجعة.

بقلم Vincent Frigon ، مكتب المراجع العام بكندا

يعد التواصل الجيد مع اصحاب المصالح هاماً لنجاح أي جهاز أعلى للرقابة، وتعتبر وسائل التواصل الاجتماعي أداة اتصال يمكنها تحسين التفاعل القوي وزيادة تأثير تقارير المراجعة وذلك من خلال الوصول إلى كافة الفئات ذات الصلة، بما في ذلك المسؤولين المنتخبين، ورجال الصحافة وجموع المهتمين.

ما مدى كفاءتنا في الوصول إلى هذه الفئات الرئيسية المستهدفة؟ وما هي الاستراتيجيات الفعالة؟ وما هي الموارد اللازمة؟ غالباً ما تكون الإجابة على هذه الاسئلة مستعصية، بسبب صعوبة الفصل بين تأثير حملات التواصل الاجتماعي ومثيلاتها من تقنيات الاتصال الأخرى مثل النشرات الإخبارية والمؤتمرات الصحفية.

يقوم مكتب المراجع العام بكندا بتقديم تقارير خاصة بمراجعة الأداء الى البرلمان الكندي وفقا لاطار زمنى محدد مسبقا،وتتضمن هذه التقارير بشكل عام تقارير لكل من المراجع العام ومفوض البيئة والتنمية المستدامة عن فصلي الخريف والربيع.

وقد قام مكتب المراجع العام مؤخرا، بتحليل نتائج حملات وسائل التواصل الاجتماعي عن تقارير المراجعة علي مدار عامين ونصف تقريبًا ومقارنة النتائج مع المؤشرات المستخلصة من عمليات التغطيات الصحفية.

وبالرغم من ضرورة إجراء مزيد من البحوث، إلا أن مؤشرات البيانات التجريبية تشير بوضوح إلي أن حملات وسائل التواصل الاجتماعي تساهم بشكل كبير علي تأثير تقارير المراجعة على زيادة الوعى لدى أصحاب المصالح.

وعلى الرغم من وجود اختلافات بين طبيعة الأجهزة العليا للرقابة (وما يصلح لأحدهم قد لا يصلح مع الآخر)، فإن هذا البحث يمكن ان يساهم ولوبشكل محدود في إثراء الحوار حول توظيف وسائل التواصل الاجتماعي لزيادة تأثير المراجعة.

المنهجية

عادةً ما تشمل تقارير مراجعة الأداء المجدولة المقدمة من مكتب المراجع العام بكندا إلي البرلمان الكندي ضمن جدول الأعمال، عقد جلسة مغلقة، وبيانًا إخباريا ومؤتمرًا صحفيًا.

يقوم مكتب المراجع العام بمتابعة التغطية الصحفية (من منظور وسائل الإعلام التقليدية) كوسيلة لقياس الانتشار. وبالمثل،يقوم مكتب المراجعة بمتابعة رسائل وسائل التواصل الاجتماعي التي يتم نشرها للتقارير المرفقة بالجدول لتقييم مدي الانتشار والتفاعل، بما في ذلك عدد الروابط التي يتم الدخول عليها لعرض التقارير المتاحة للجمهور.

خلال الفترة التي شملها التقييم، مايو٢٠١٨- أكتوبر ٢٠٢٠، كان هناك ما يصل إلى أربعة موظفين يتابعون بانتظام حملات وسائل التواصل الاجتماعي وبالأخص علي موقع توتير. وقد أسفرت النتائج عن وجود من ٤ -١٥ تغريده باللغتين الإنجليزية والفرنسية لكل تقرير طبقًا للجدول.

وقد قام مكتب المراجع العام بمتابعة عدد مرات الدخول علي موقع تويتر وكذا عدد المقالات المنشورة في وسائل الأعلام التقليدية خلال مدة ٢٤ ساعة بعد عرض التقارير طبقًا للجدول المحدد.

مؤشرات قياس تأثير وسائل الأعلام التي تم تعريفها كالتالي:

- التأثير ضعيف: أقل من ١٠٠ نقرة دخول الى الموقع أوأقل من ٥٠ مقالة
- التأثير جيد: ١٠٠-١٩٩ نقرة دخول الى الموقع أو٥١ إلى ١٤٩ مقالة
- التأثير قوي: أكثر من ٢٠٠ نقرة دخول الى الموقع أوأكثر من ١٥٠ مقالة.

تم الحصول على البيانات من خلال منصة Hootsuite للتواصل الاجتماعي والتغطية الصحفية (قاعدة بيانات حكومية للمقالات الإخبارية).

النتائج

أصبحت المؤشرات المستخلصة بعيدة تماماً عن الدقة لأن التغطية الصحفية تعتمد إلى حد كبير على التنافس بين الموضوعات الإخبارية. وهذا المتغير يجعل من المستحيل تحديد العوامل الرئيسية التي يمكن تحسينها - هل هوموضوع تقارير المراجعة

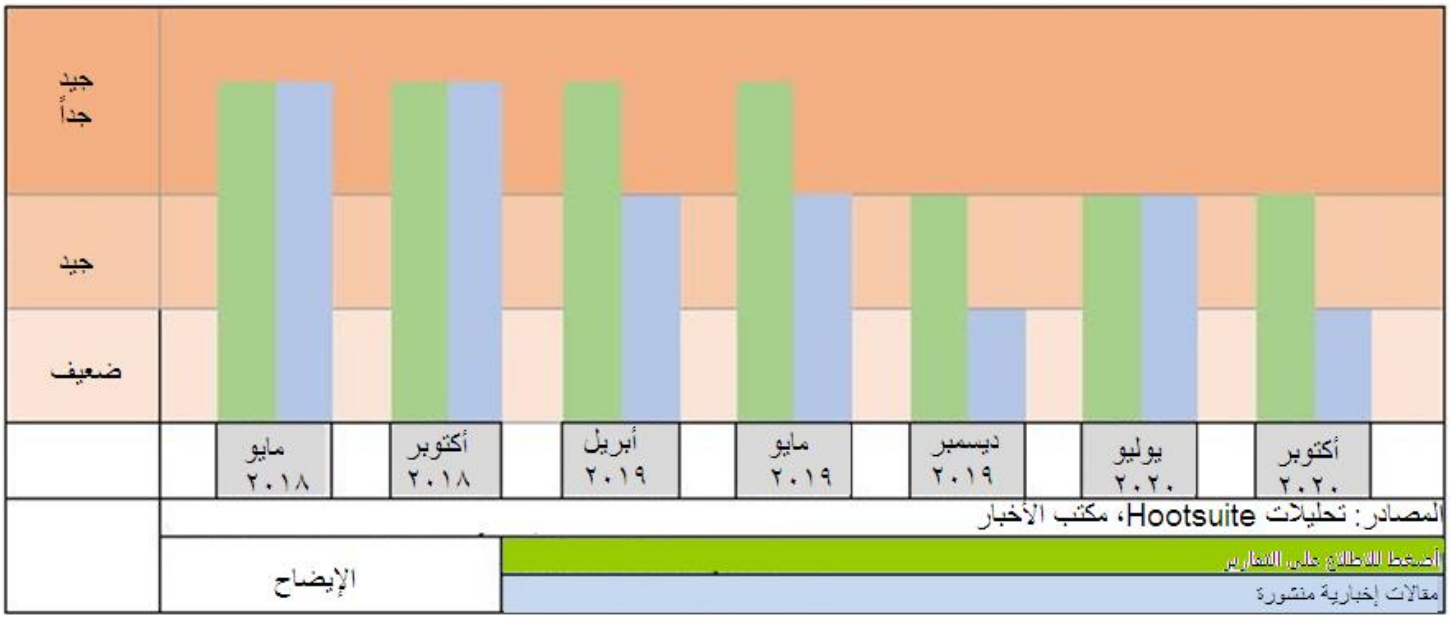

جدول ١: تأثير وسائل التواصل الاجتماعي و الأعلام التقليدي علي التقارير بالجدول الزمني خلال الفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٠

أم تواصل أفضل مع وسائل الإعلام التقليدية، أم توجيه رسائل أكثر فعالية لوسائل التواصل الاجتماعي، أم نقص في الأخبار التنافسية ؟

كما يوضح جدول١، عندما كانت التغطية الصحفية ضعيفة، ظل عدد المشاهدات عند مستوى "جيد" من التأثير وظلت الاتجاهات لوسائل التواصل الاجتماعي قابلة للمقارنة. وعندما كانت التغطية الإعلامية التقليدية " جيدة "، كان تأثير وسائل التواصل الاجتماعي قويًا، إن لم يكن أقوى. وهذا يعني أن حملات التواصل الاجتماعي قد يكون لها تأثير كبير على نشر تقارير المراجعة.

على العكس من التغطية الإعلامية التقليدية (حيث لا يمكن التنبؤ بنتائج البحث)، تبدو نتائج وسائل التواصل الاجتماعي ثابتة ومتوقعة، حيث يمكن تفسير ذلك بأن التغطية الإعلامية التقليدية تتأثر بسبب التنافس بين التقارير الاخبارية المعروضة بالجدول الزمني. ،بينما يقرر المستخدمون ما يجب ان يشاهدونه بناءً على اهتماماتهم الشخصية باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وهو الامر الذى يوفر الفرصة لمديري وسائل التواصل الاجتماعي لإعداد حملات (يمكن التنبؤ بها بشكل أكبر). وفقاً لاهتمامات كافة الاطراف أصحاب المصلحة.

تشير البيانات التجريبية إلى أن نشر الرسائل بشكل منتظم يمثل استراتيجية أفضل على المدى الطويل (بدلاً من النشر في فترات الجدول الزمني فقط)، حيث يميل المستخدمون إلى المشاركات المنتظمة والتفاعلات الصادقة حيث تتوافر إمكانية التعليق والرد بشكل أكبر.

وهذا بالطبع، يمثل تحديًا حقيقيًا للعديد من الاجهزة العليا للرقابة، التي تميل إلى التواصل في وضع أحادي الاتجاه. أما الاتصالات المتبادلة فأنها تتطلب النشر المنتظم عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتخصيص موارد، مع القدرة على التكيف مع المواقف الجديدة، والقدرة على تقديم استجابات سريعة.

ولاشك ان هناك حاجة إلى مزيد من البحوث والتجارب لمعرفة ما هو افضل مزيج من الموارد والاستراتيجيات والحوافز.

وعلي الرغم من أن الاختلافات في وسائل الإعلام والأنظمة البرلمانية والمهام التشريعية، قد تؤدي إلى استنتاجات وتوصيات مختلفة من منظمة إلى أخرى، إلا أن مشاركة الدراسات والتعرف على الأساليب وأفضل الممارسات، يمكن أن يساعد الأجهزة العليا للرقابة في زيادة نشر وتأثير تقارير المراجعة.

أخبار من المجر

الجهاز الأعلى للرقابة بالمجر يحتفل بحدثين هامين

كان عام ٢٠٢٠ عاماً خاصاً للجهاز الأعلى للرقابة بدولة المجر، حيث احتفل الجهاز بمناسبتين، الأولى هي الذكرى السنوية لمرور ١٥٠عامًا على تأسيسه والثانية هي مرور٣٠ عامًا علي استقلالية أنشطة المراجعة بعد إعادة تأسيسه في عام ١٩٩٠.

تأسس الجهاز الأعلى للرقابة بالمجر من قبل المجلس الوطني بالمجر في عام ١٨٧٠، ولكن تم تعليق أعماله في عام ١٩٤٩، تاركاً البلاد دون رقابة مستقلة. و بعد ما يقرب من نصف قرن، أعيد تأسيس الجهاز الأعلى للرقابة بدولة المجر (بالتوازي مع إعلان الجمهورية المجرية الثالثة) واستأنف مهامه بشكل رسميً في ١ يناير ١٩٩٠.

منذ ذلك الحين، واصل الجهاز الأعلى للرقابة بالمجر التطور- لاسيما خلال السنوات العشر الماضية - من خلال تطوير منهجيات لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية وكذلك إعادة التفكير وتعزيز ضمان الجودة وإدارة الموارد البشرية.

في الآونة الأخيرة، أهتم الجهاز الأعلى للرقابة بالأنشطة الاستشارية وتبادل المعرفة التي تدعم مستخدمي الأموال العامة بشكل أكثر فعالية. وطبق الجهاز الأعلى للرقابة أيضًا التحول الرقمي وجهود التشغيل الآلي التي تتخلل العمليات وتحسين إدارة الموارد العامة والتكيف مع التحديات الناشئة.

وقد تضمنت هذه التدابير استمرارية الجهاز الأعلى للرقابة لأداء عملياته بسلاسة (علي الرغم من ظروف العمل غير العادية التي أنشأتها جائحة كوفيد - ١٩) ومساهمته الفعالة في تطوير عمليات المالية العامة والموازنة.

وقد أقيم بهذه المناسبة احتفال تقليدي لوضع إكليل من الزهور علي قبر أول رئيس للجهاز الأعلى للرقابة وكذا إصدار عملات تذكارية من البنك المركزي المجري.

الجهاز الأعلى للرقابة بالمجر يتبنى المبادرة الخاصة بالتحول الرقمي.

يعتمد الجهاز الأعلى للرقابة بالمجر للقيام بمهامه الأساسية في المراجعة والتحليل على توافر البيانات وتصنيفها،وهوالدور الهام التي تلعبه عمليات التحول الرقمي والتشغيل الالي.

عمل الجهاز الأعلى للرقابة على دعم التحول الرقمى بشكل كبير، لا سيما في عمليات توفير البيانات، وذلك من خلال التحول إلى الاتصال الإلكتروني الكامل مع الجهات الخاضعة للرقابة والوصول إلى البيانات بنظام يعتمد على استخدام الإنترنت. وقد أدى هذا إلى تدفق المعلومات بشكل أكثر فعالية وكفاءة، مما زاد بشكل ملحوظ من الموضوعية والمساواة في المعالجة.

وعلى الرغم من ان جزء كبير من المستندات لا يزال في شكل نسخ ورقية أوممسوحة ضوئيًا،إلا أن الجهاز الأعلى للرقابة يواصل تخصيص الموارد لتحويل المواد المطبوعة إلى نماذج إلكترونية بشكل كامل يمكن أستخدامها.

قد قام الجهاز الأعلى للرقابة بدعم هذه العملية من خلال دمج برنامج متخصص الذي يمكنه تصنيف المستندات بناءً على معايير محددة مسبقًا، مثل كلمات رئيسية وعبارات محددة. ويشتمل البرنامج أيضًا على إمكانية تصفية البيانات سريعاً والتي يمكنها الكشف عما إذا كانت البيانات قد تم تلقيها من مصادر خارجية أوتم إنشاؤها داخليًا، مما يسهل تحديد إلي أي مدي تتوافق المستندات مع المتطلبات التنظيمية.

أخبار من فنلندا

مكتب المراجعة الوطني بفنلندا يستخدم تحليل البيانات لإصلاح عمليات المراجعة المالية.

يجري مكتب المراجعة الوطني بفنلندا عمليات المراجعة المالية، الالتزام، الاداء والتحقق من المراجعة للسياسة المالية. وقد قام الجهاز بإصلاح عمليات المراجعة المالية على نطاق واسع العام الماضي وذلك بدافع ايجاد فرص تحليل البيانات وجودة وكفاءة التطبيق المركزي بالإضافة الى وجود هدف آخر وهو تقديم خدمة افضل لشريحة متنوعة من المستفيدين.

يهدف الإصلاح، الذي يستجيب إلى التغيرات في إدارة التمويل المركزي الحكومي، إلى استخدام التقنيات الرقمية الجديدة على نطاق أعمق. تتوافر لدى مكتب المراجعة الوطني بفنلندا قدرة فائقة للاستفادة من كفاءة تحليل البيانات لتحسين عمليات المراجعات المالية نظرًا لاستخدامها طويل الأمد داخل مكتب المراجعة، بالإضافة إلي ما تتمتع به الحكومة المركزية الفنلندية من مستوي عالي من رقمنة الإدارة المالية.

في السنوات الأخيرة، استحدثت الحكومة المركزية الفنلندية أنظمة معلومات مشتركة للعمليات الرئيسية - حفظ السجلات، طلب استرداد الديون، إدارة شؤون الأفراد، إدارة المشتريات والمدفوعات والسفر. ويتم تنفيذ بعض المهام، مثل توفير بيانات إدارة الحقوق على أساس مركزي موحد. وبالتالي ومن وجهة المنظور الرقابي، فإن التقدم في تحليل البيانات يكون متوافر لمراجعي حسابات الحكومة المركزية.

هذا ويمكن أن يقدم تحليل البيانات فوائد عديدة في مجال المراجعة المالية. وتعمل المنهجية القائمة على معايير المراجعة المالية بشكل جيد عندما يتم إجراء عمليات المراجعة المالية باستخدام تحليل البيانات، مما يسمح بمراجعة العديد من التأكيدات الهامة واختبارات الرقابة. يمكن استخدام قواعد البيانات المتاحة للتحقق من مدى فعالية اختبارات الرقابة .ان استخدام اختبارات التتبع تصبح ذات أهمية عندما تكون البيانات عالية الجودة. يمكن ان تكون المراجعة التحليلية الجوهرية تعتبر اجراء مناسب للتنبؤ بالتمويل الحكومي المركزي. ونظراً لأن عام تفشي جائحة كوفيد – ١٩ هوعام استثنائي لدرجة كبيرة، فقد تم استخدام هذا الأسلوب على نطاق محدود.

كما أن تصنيف البيانات يخفض جوهريًا الوقت المستغرق للكشف عن مخاطر التجاوزات. ومع ذلك، لا يمكن استخدام تصنيف البيانات بشكل فعال إلا في حالات توافر الحصول علي بيانات موثوق بها وبيانات مراجعة مالية سليمة. وغالبًا ما يعتبر هذا تحدياً، لأن بناء واجهات العمل يتطلب فهم:

(١) أهداف واجراءات المراجعة
(٢) الطرق التي يمكن بها استخدام البيانات،
(٣) هيكل أنظمة المعلومات.

في المستقبل القريب، قد يوفر التعلم الآلي فرصًا كبيرة لتطوير عملية المراجعة، حيث يمكن أن تكشف البيانات التي تم الحصول عليها من عمليات الإدارة المالية عن المواقف المحتملة للخطأ في وقت مبكر.

ويظل استخدام الذكاء الاصطناعي في عمليات المراجعة سيناريو للتطور المستقبلي. وعلي الرغم من أن هذا الامر قد يستغرق سنوات، فإن هذا الاتجاه أمر حتمي.

أخبار من ليتوانيا

مكتب المراجعة الوطني بليتوانيا يتبع نهجاً إبداعيا في المؤتمر المعتاد للإشارات "SIGNALS"

تتطلب الأوقات العصيبة تفكيرًا إبداعيًا ومرونة كبيرة، وكلاهما ساعد في تسهيل نجاح مؤتمر الإشارات وهو حدث سنوي يستضيفه مكتب المراجعة الوطني في ليتوانيا – ولا سيما في ضوء مواصلة المجتمع الدولي للمساءلة التكيف مع الأعراف الجديدة الخاصة بالجائحة. وقد أدي حماس موظفي مكتب المراجعة الوطني بليتوانيا، إلى جانب الشركاء الوطنيين والدوليين الداعمين، إلى وصول هذا الحدث الافتراضي إلي مستويات تاريخية من المشاركة.

عكست أجندة المؤتمر أهداف التنمية المستدامة إلي جانب دوافع الاوضاع العالمية والمجالات ذات الاولوية لمكتب المراجعة الوطني بلتوانيا، وهى عادة محور تركيز جميع مؤتمرات الإشارات منذ بدايتها. وقد أبرز مؤتمر "الإشارات ٢٠٢٠" أهمية البيانات في اتخاذ القرارات الوطنية / دور التعليم في سد فجوة التحصيل / تقليص الفجوة الرقمية / والجهود العالمية والوطنية للحد من تغير المناخ.

أكدت الجلسة العامة، والتي تضمنت متحدثين من ليتوانيا ومتحدثين دوليين، على أهمية البيانات للإدارة العامة وذلك لفهم وتفسير وبناء القرارات ارتكازا على بيانات موضوعية ودقيقة. ناقش المتحدثون في الجلسة الموازية والمخصصة للتعليم أكثر قضايا نظام التعليم الوطني إلحاحًا - لا سيما تلك الناتجة عن جائحة كوفيد - ١٩ وما يمكن القيام به لضمان جودة التعليم (الرقمي) لكل طفل. وركزت الجلسة الموازية الثانية على تغير المناخ وتضمنت حوارا حول طرق إبطاء ظاهرة الاحتباس الحراري وآثارها الاجتماعية والاقتصادية. وقد لخصت الجلسة الختامية التحديات والمهام الرئيسية التي تم تحديدها خلال المؤتمر. البث عبر الانترنت أكد وصول عدد المشاركين في مؤتمر "SIGNALS 2020" إلى أكثر من ١١٠٠ مشارك من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك ممثلين عن البنك الدولي، ومعهد الحكومة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وجامعة فيلنيوس(المعهد الجامعي للعلاقات الدولية والعلوم السياسية). جميع جلسات "الإشارات ٢٠٢٠" والعروض التقديمية والمناقشات متوفرة هنا.

مؤتمر"الإشارات ٢٠٢٠" بالأرقام

- ٧ ساعات بث مباشر متواصل
- أكثر من١١٠٠مشارك من العديد من أقاليم التابعة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة.
- ١٠ متحدثين محليين ودوليين
- ٢٨ مشارك بجلسات المناقشات،التواصل والجلسات الختامية.

أخبار من اليابان

السيد Morita Yuji رئيس مجلس المراجعة باليابان (من اليسار) والسيد Suga Yoshihide رئيس الوزراء باليابان:
المصدر الموقع الالكتروني الرسمي لرئيس الوزراء في اليابان ومجلس الوزراء

مجلس المراجعة يقدم تقرير المراجعة عن السنة المالية ٢٠١٩

قدم السيد Morita Yuji، رئيس مجلس المراجعة باليابان (المجلس)، تقرير المراجعة السنوية عن السنة المالية ٢٠١٩ إلى رئيس الوزراء Suga Yoshihide في ١٠ نوفمبر ٢٠٢٠.

يتضمن التقرير نتائج المراجعة التي أجراها المجلس في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠،للحسابات الختامية وللنفقات والإيرادات السنوية للمؤسسات التابعة للدولة عن السنة المالية ٢٠١٩. ثم قدم مجلس الوزراء التقرير إلى البرلمان (الهيئة التشريعية في اليابان) مرفقاً به الحسابات الختامية لنفقات الدولة وإيراداتها. ويتضمن التقرير ٢٤٨ حالة من حالات المراجعة التي (أسفرت عن وجود ٢٧٠ مليون دولار امريكي "قيم معترض عليها").

وأن المجلس يجري مراجعات سريعة ومرنة ويستجيب للمشاكل في الوقت والطريقة المناسبة، ولقد لاحظ المجلس مسائل تتعلق بعدة أمور في تقرير السنة المالية ٢٠١٩ منها ما يلي:

- تأمين سلامة ورفاهية المواطنين.
- الأمن الاجتماعي.
- أثر عمليات المشروع
- الأنظمة السليمة والعادلة وعمليات تنفيذ المشاريع.
- التنفيذ السليم للموازنة والإدارة السليمة للحسابات العامة.
- البيئة و الطاقة.
- تكنولوجيا المعلومات.

ويقدم المجلس إلى البرلمان و مجلس الوزراء بعض الامور في أي وقت على مدار العام (حتى قبل التقرير السنوي للمراجعة)، (١) يقدم استنتاجات (٢) وباتخاذ تدابير، أو (٣) ضرورة ملحه للإبلاغ. وفي الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ كانت هناك ثلاث حالات تندرج تحت هذه الفئات. وبالمثل، يجوز للمجلس إجراء مراجعة لبعض الأمور المحددة التي يطلبها البرلمان بموجب قانون البرلمان والتقرير عن النتائج. وأبلغ المجلس عن حالتين من هذا القبيل للبرلمان في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠.

* بالنسبة لتعريف "قيم معترض عليها"، قم بزيارة الموقع الإلكتروني: http://www.jbaudit.go.jp/english
للمزيد من المعلومات برجاء الاتصال بالمجلس عن طريق البريد الإلكتروني: liaison@jbaudit.go.jp
أو الصفحة الالكترونية: https://www.jbaudit.go.jp/english/

أخبار من الجزائر

محكمة الحسابات الجزائرية تعتمد مسودة مشروع اللوائح المالية

اجتمعت لجنة البرامج والتقارير بمحكمة الحسابات الجزائرية في أكتوبر ٢٠٢٠ برئاسة رئيس محكمة الحسابات السيد/ عبد القادر بن معروف. وتم خلال الاجتماع اعتماد تقرير التقييم للمسودة الأولية لقانون التنظيم المالي لعام ٢٠١٨.

مشاركة محكمة الحسابات الجزائرية في العديد من الأحداث رفيعة المستوى، والندوات الدولية عبر الإنترنت

شارك وفد من محكمة الحسابات الجزائرية برئاسة السيد/ عبد القادر بن معروف، رئيس محكمة الحسابات، في العديد من الأحداث رفيعة المستوى، من بينها اجتماع المجلس التنفيذي الـ٧٤ للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الانتوساى) واجتماع المجلس التنفيذي الـ ٦١ للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة.

شاركت محكمة الحسابات الجزائرية أيضا في:

- الاجتماع الاستثنائي للمجلس التنفيذي للمنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة (AFROSAI) في نوفمبر٢٠٢٠. وقد سلط الحوار الضوء على التحديات التي سببتها الجائحة في تنظيم الجمعية العامة المقبلة وتضمن تحديثًا من فريق العمل الإقليمي المسؤول عن مراجعة الأنظمة الأساسية ووضع الخطة الاستراتيجية ٢٠٢١-٢٠٢٦.

- فاعلية تسليط الضوء على " المجتمع المدني: وذلك كشريك أساسي في مكافحة الفساد " ، وقد نظمتها الهيئة الوطنية الجزائرية المسئولة عن منع ومكافحة الفساد. اسفرت المداخلات عن أهمية بلورة دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد في ضوء القوانين الوطنية ومشروع الدستور الجديد والاتفاقيات الإقليمية والدولية. حيث حضر ممثلون من مختلف المؤسسات العامة والخاصة، بما في ذلك الأساتذة، الباحثين، الطلاب والصحفيين.

انضم ممثلون من محكمة الحسابات الجزائرية إلى ندوات عبر الإنترنت للجنة الإنتوساي الإشرافية على القضايا الناشئة والتي تركز على مدى انفتاح وشمول الأجهزة العليا للرقابة في الظروف الطارئة والتحول الذي نفذه فريق خبراء الإنتوساي عبر الإنترنت حول القضايا الناشئة من خلال غرفة الحسابات بروسيا الاتحادية خلال شهري سبتمبر وأكتوبر ٢٠٢٠ كما شاركوا في سلسلة من الندوات الإقليمية عبر الإنترنت التي تكرس عملها للمراجعة الموازية لأهداف التنمية المستدامة ٣ - مشروع "شراكة"، والتي استضافها مكتب المراجعة بهولندا في سبتمبر ونوفمبر ٢٠٢٠ والتي ركزت فيها على الاتصالات والعلاقات مع أصحاب المصلحة.

استضافة محكمة الحسابات الجزائرية لورشة عمل افتراضية حول تقييم السياسات العامة

بالتعاون مع المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة، استضافت محكمة الحسابات الجزائرية ورشة عمل افتراضية حول " تقييم السياسات العامة : الخطوط التوجيهية للإنتوساي (GUID)" ٩٠٢٠ في ديسمبر ٢٠٢٠.

تم اعداد ورشة العمل لتعزيز القدرات التنظيمية والمهنية للأجهزة العليا للرقابة، تضمنت عروض تقديمية ومناقشات ثرية حول مختلف الجوانب لتقييم السياسة العامة وفقًا للمعيار رقم ٩٠٢٠، بما في ذلك الأساليب والأدوات ومراحل التنفيذ.

أخبار من إيران

المحكمة العليا للرقابة بإيران تُشارك في الاجتماع السنوي لمجموعة عمل الإنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال

شاركت المحكمة العليا للرقابة بجمهورية إيران الاسلامية في الاجتماع السنوي الـ 14(INTOSAI) لمجموعة عمل الإنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال وذلك لتبادل المعرفة والخبرة الفنية للمراجعة الحكومية.

بحضور ممثلين من أكثر من ٣٠ عضوًا من الأجهزة العليا للرقابة، افتتح الاجتماع المستشار/هشام بدوي؛ رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية ورئيس مجموعة عمل الإنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال، وقد تناول الاجتماع عروض تقديمية من الأجهزة العليا للرقابة المالية للنمسا، البرازيل، الإكوادور والولايات المتحدة.

شاركت المحكمة العليا للرقابة بإيران بعرض تقديمي يستند إلى الورقة البحثية التي نُشرت سابقًا، "غسل الأموال : تدابير جمهورية إيران الإسلامية ودور المحكمة العليا للرقابة في مكافحة الفساد وغسل الأموال".

خلال الحدث، أقرت مجموعة عمل الإنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال خطة العمل ٢٠٢٠-٢٠٢٢ وتم الترحيب بالأعضاء الجدد - الأجهزة العليا للرقابة بفرنسا والفلبين وأوكرانيا.

سيقوم الجهاز الأعلى للرقابة بتايلاند باستضافة الاجتماع السنوي لعام ٢٠٢١ لمجموعة عمل الإنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال.

حضور ممثلي المحكمة العليا للرقابة بإيران البرنامج التدريبي للمراجعة البيئية والتنمية المستدامة

شارك ممثلو المحكمة العليا للرقابة في البرنامج التدريبي الدولي الثامن للمركز الدولي للمراجعة البيئية والتنمية المستدامة خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٠.

رحب كلا من السيد/ Shri Girish Chandra Murmu, المراقب المالي والمراجع العام بالهند ورئيس لجنة الإنتوساي لتبادل المعرفة، والدكتور/ Vivi Niemenmaa نائب مدير مكتب المراجعة الوطني بفنلندا ورئيس مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالمراجعة البيئية، بالمشاركين في الحدث التدريبي والذي استمر لمدة أسبوع.

وقد سلطت الجلسات الضوء على الموضوعات الوثيقة الصلة والملائمة للمراجعة البيئية، وتضمنت حوارًا نشطاً وعروضًا تقديمية رفيعة المستوى من العاملين بمكتب المراقب والمراجع العام.

يهدف المركز الدولي للمراجعة البيئية والتنمية المستدامة، والذي أسسه المراقب والمراجع العام بالهند في عام ١٩٧٩، إلى تعزيز المساءلة والحوكمة في المراجعة البيئية والتنمية المستدامة.

خلال السنوات الماضية، نظم المركز الدولي للمراجعة البيئية والتنمية المستدامة، تدريب دولي لمجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالمراجعة البيئية، ومجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالصناعات الاستخراجية.

أخبار من بيرو

الجهاز الأعلى للرقابة ببيرو يستخدم تكنولوجيا المعلومات لتحسين الرقابة أثناء تفشي الجائحة

يقوم الجهاز الأعلى للرقابة ببيرو بتنفيذ مبادرات للتحول الرقمي والابتكار التكنولوجي حول كيفية منع واكتشاف مخاطر الفساد وسوء السلوك الوظيفي.

وضع الجهاز الأعلى للرقابة في بيرو سُبل تحسين الإدارة العامة واكتشاف المخالفات، بالإضافة إلى تحليل البيانات الضخمة على نطاق واسع عبر الإنترنت وقواعد البيانات الحكومية المختلفة، وذلك على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي.

في عام ٢٠٢٠، ركزت المعلومات عبر الإنترنت بشكل كبير على البرامج والأنشطة المُنفذة ضمن الإطار الصحي في حالات الطوارئ أثناء جائحة كوفيد-١٩. وقد ساعدت التدابير الجديدة في الكشف. وعلى سبيل المثال، فإن ١٢٣٧١ من موظفي الخدمة المدنية والحكومية تلقوا مساعدات (في شكل ضروريات أساسية وطرود غذائية) من الحكومات المحلية وذلك على الرغم من عدم استحقاقهم لمثل هذه المساعدة بناءً على المعايير ذات الصلة. كما تم التعرف على حالات الوفيات المستفيدة التي تتلقى هذه الطرود.

كشفت البيانات أيضاً عن قيام حالات من بعض المستفيدين غير المستحقين بتحصيل إعانات اقتصادية، بما في ذلك مسؤولين حكوميين وأقاربهم، ومواطنين يتقاضون رواتبهم، وأفراد يقيمون في الخارج، ومتوفين.

تضمنت الجهود الرقابية للجهاز الأعلى للرقابة ببيرو تحليل معلومات التحويل النقدي لتحديد المتغيرات - مثل المستويات الاجتماعية والاقتصادية والدخل والموقع والتعليم - والتحقق من المعلومات عن المستفيدين من برنامج بيرو التفاعلي (القروض المصرفية بضمان الحكومة).

بحث الجهاز الأعلى للرقابة أيضًا في أمر "الحصول على وتوزيع أجهزة الكمبيوتر و / أو الأجهزة الإلكترونية" و"التعاقد على خدمات الإنترنت للمؤسسات التعليمية في إطار الإجراءات الوقائية لانتشار كوفيد-١٩" وذلك للتحقق من صحة وثيقة الهوية الوطنية للطلاب وكذلك آبائهم أو أولياء أمورهم.

يمثل استخدام الجهاز الأعلى للرقابة في بيرو للبيانات الضخمة قفزة نوعية – وهي الانتقال من تقييم العينة إلى التقييمات الدقيقة التي تأخذ بعين الاعتبار التحليل الشامل للبيانات.

ستتطَور هذه الاجراءات من الحدث السابق لتتزامن، وتوجه الجهود نحو تحديد الأنماط في الوقت المناسب للتنبؤ بفعالية أكبر بالسلوكيات المخالفة وتعزيز أعمال المراجعة وتعزيز التنمية المستدامة.

لمزيد من المعلومات، قم بزيارة الموقع الإلكتروني www.contraloria.gob.pe

موظفي الخدمة المدنية والحكومية يتلقون الاحتياجات الأساسية للأسر ١

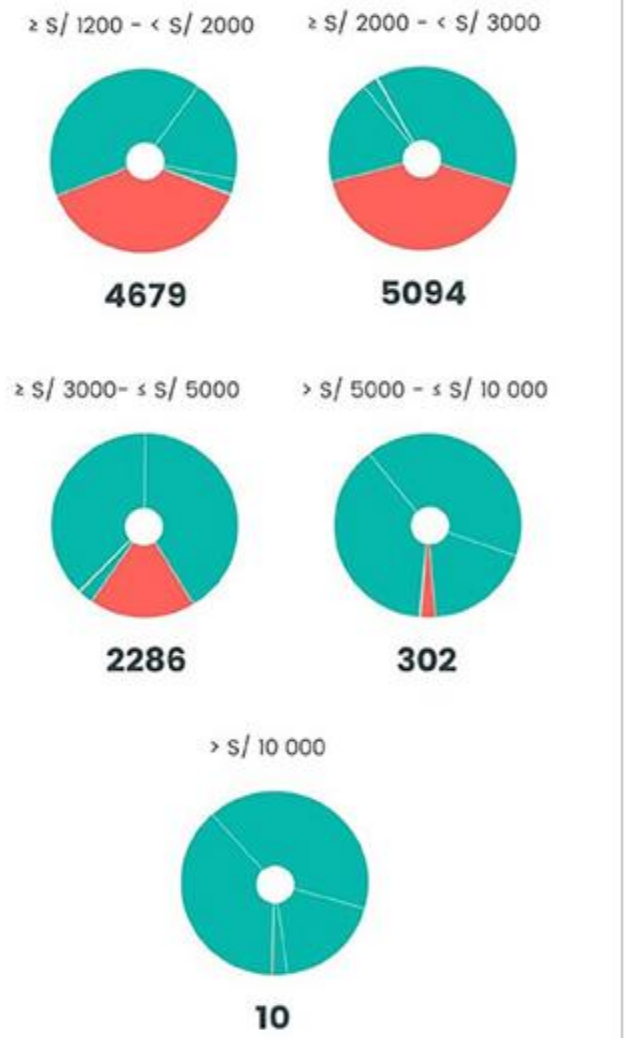

المصدر : وحدة رقابة الرواتب في وزارة الاقتصاد والمالية وورقة عمل المدفوعات الشهرية، قاعدة بيانات منصة الشفافية في إطار الطوارئ الصحية.

١ طرود من الاحتياجات الأساسية والطعام

أخبار من هولندا

نجاح برنامج "شراكة" في تنفيذ التبادل الافتراضي

مع بداية جائحة كوفيد-١٩ في أوائل عام ٢٠٢٠، كانت (محكمة المراجعة الهولندية) تعمل على برنامج تعاوني "شراكة" مدته خمس سنوات مع سبع أجهزة عليا للرقابة من الجزائر والعراق والأردن والمغرب وفلسطين والسودان وتونس.

شراكة تعني الشراكة باللغة العربية، ويطمح هذا البرنامج إلى تعزيز التعاون لتحسين عمليات الإدارة العامة، وتطوير كفاءة تقديم الخدمة العامة، وتقوية الإدارة المالية العامة - في كل من هولندا والدول الشريكة.

يتألف برنامج (شراكة) من عدة مشاريع ومبادرات ثنائية وإقليمية، كانت بدايتها عام ٢٠١٧ باجتماع استهلالي في لاهاي (انظر الصورة على اليمين).

وعلى الرغم من توقف التخطيط المبرمج له مع بداية الوباء، بحث جميع الشركاء من الأجهزة العليا للرقابة عن طرق بديلة لمواصلة الجهود التعاونية تم تحويل ورشة العمل الإقليمية التي تم التخطيط لها مسبقًا ومدتها أربعة أيام لمناقشة مراجعة الصحة بالهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة إلى خمس ندوات عبر الإنترنت مدة كل منها ساعتين، حيث تمكن المشاركون من المساهمة بفاعلية في المناقشات.

التفاعل سوياً وتبادل الأفكار في الاجتماع الافتراضي الأول (انظر الصورة على اليسار) قد أثبت أن التفاعل وتبادل الأفكار بين الأعضاء أدى إلى فائدة كبيرة لتقدم البرنامج.

في زمن ما بعد كوفيد-١٩، يعتزم البرنامج مواصلة استضافة الأحداث الافتراضية، ولكنه أيضا يتطلع إلى إعادة الاتصال المباشر إذا أمكن، حيث لا يمكن أبداً استبدال الاتصال والشبكات بالتواصل المباشر.

تعرف على المزيد حول برنامج "شراكة" عبر الإنترنت أو التواصل مع قسم العلاقات الدولية في محكمة المراجعة الهولندية عبر البريد الإلكتروني على:

internationalaffairs@rekenkamer.nl

أخبار من طاجكستان

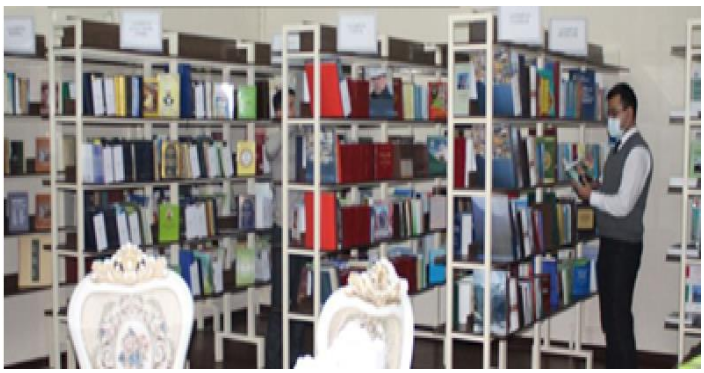

غرفة الحسابات تفتح مكتبة جديدة للاحتفال بالذكرى السنوية التاسعة على تأسيسها

افتتحت غرفة الحسابات بجمهورية طاجكستان مكتبة جديدة في ١٩ ديسمبر ٢٠٢٠ للاحتفال بالذكرى التاسعة على تأسيسها. وتحتوي المكتبة حاليًا على ٣٧٠٠ كتاب في مثل المراجعة والسياسة والاقتصاد والقانون. تخطط غرفة الحسابات لمواصلة الإضافة إلى المجموعة. توفر لموظفي غرفة الحسابات المواد، بالصيغتين الإلكترونية والورقية، بما يُتيح فرصًا إضافية لتعزيز المعرفة والمهارات وتعزيز الكفاءات والقدرات المهنية.

شهد عام ٢٠٢٠ أيضًا إنشاء قسم تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة مراقبة جودة المراجعة.

كجزء من استراتيجية تطوير غرفة الحسابات ٢٠١٩-٢٠٢٣، تهدف الإدارات إلى توسيع نطاق أنشطة غرفة الحسابات وتعظيم القدرات التنظيمية لتقييم كفاءة إيرادات موازنة الدولة.

أخبار من تايلاند

مكتب المراجعة الحكومي بمملكة تايلاند يواصل جهوده لبناء القدرات أثناء الجائحة

لقد تأثرت تايلاند بجائحة كوفيد-١٩ سابقاً، وفرضت تدابير صارمة باستمرار لمنع انتشار الفيروس والسيطرة عليه على كافة المستويات. إن مكتب المراجعة الحكومي بمملكة تايلاند، هو منظمة مستقلة تراقب الإنفاق الحكومي على الأموال العامة والموارد خلال الأزمة، علما بان المكتب يواجه أيضاً تحديات غير مسبوقة حيث يلتزم مكتب المراجعة بالاستجابة لها بأكثر الطرق فعالية.

يطبق مكتب المراجعة التوصيات الحكومية في اعتماد سياسة "العمل من المنزل" أثناء الإغلاق الوطني. ومع ذلك، كان تحقيق التوازن بين سلامة الموظفين واستمرارية عمل المراجعة يمثل تحديًا. وللتكيف مع هذا التحدي، استغل مكتب المراجعة الحكومي التكنولوجيا على الوجه الأمثل لتسهيل عمليات المراجعة والمهام الأخرى التي تتعلق بها.

أدى التباعد الاجتماعي إلى زيادة استخدام التكنولوجيا ومنصات الاتصال لمواصلة العمل اللازم من خلال الاجتماعات الافتراضية وذلك لإسناد المهام والمتابعة مع المديرين التنفيذيين والزملاء وإجراء أعمال المراجعة عن بُعد.

وتظل الموارد البشرية من الأصول الهامة والقيمة، ويواصل مكتب المراجعة تلبية الاحتياجات لبناء القدرات أثناء الجائحة على مستويات متعددة، بما في ذلك رعاية مراجعي المستقبل.

تماشياً مع إعلان موسكو، يواصل مكتب المراجعة البحث عن طرق للابتكار واستخدام تحليلات البيانات لتلبية الاتجاهات العالمية دائمة التغير والتي تؤثر على مهنة المراجعة.

سيقف مكتب المراجعة أيضاً راسخاً في تعزيز القدرات والكفاءات للموظفين من الدرجات العليا من خلال فرص التدريب عن بُعد التي تغطي نطاق واسع من الموضوعات، مثل الإدارة والتكنولوجيا وأخلاقيات العمل والتكيف مع المواقف غير المتوقعة.

وقد شهد مكتب المراجعة نتائج إيجابية من عمليات التكيف التكنولوجية تلك.

يستهدف مكتب المراجعة العمل على مواصلة استخدام التقنيات الافتراضية بعد الجائحة، جنباً إلى جنب مع اللقاءات المباشرة وذلك بمجرد تحسن الوضع العالمي، لخلق البيئة الأكثر فعالية لتطوير المراجعة في المستقبل.

الأجهزة العليا للرقابة: مغيروااللعبة في مكافحة الفساد

بقلم د. حارب سعيد العميمي

رئيس الجهاز الأعلى للرقابة بدولة الإمارات العربية المتحدة

لم تعد ظاهرة الفساد مجرد مفهوماً بل تعتبر كذلك جريمة دولية تعبر الحدود وتتسبب في تقويض الاستقرار السياسي والسلام؛ كما تدمر الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ وتعوق خطط التنمية وتؤدى الى هدم الثقة في الحكومات؛ وتشجيع الإرهاب. مثل هذه العواقب تتطلب إعطاء المزيد من الاهتمام والعناية والتعاون عند القيام بمعالجة ظاهرة الفساد حيث أن إهدار الموارد العامة وإساءة استخدامها يؤثران سلبًا على حياة المواطنين، وتسعي المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإنتوساي) لأن تضع جهودها في مكافحة الفساد في صدارة جدول أعمالها، علي الأخص، ولا سيما ان الأجهزة العليا للرقابة تعد بمثابة مغيري اللعبة.

يؤكد إعلان ليما، الذي تم التصديق والموافقة عليه منذ أكثر من ٤٠ عاما، علي أن رقابة القطاع العام تهدف إلى "الكشف المبكر عن الانحرافات وعن مخالفة في المعايير المعتمدة ومخالفة مبادئ الشرعية وتقييم الفاعلية والفعالية والاقتصاد والإدارة المالية في وقت مبكر، يتيح إمكانية اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الحالات الفردية، وان يتحمل المتسببون فيها المسئولية، وذلك للحصول على تعويض،

أو لاتخاذ خطوات نحو منعها – أو على الأقل جعل حدوث مثل هذه الانتهاكات" أكثر صعوبة. أن هذا الهدف له جانبين يمكن التركيز عليهما في مكافحة الفساد: هما المنع والكشف. إن الأجهزة العليا للرقابة، بوصفها جهات رقابية، معنية بشكل مباشر في مكافحة الاحتيال والفساد وتعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية، يمكن أن تساعد في منع إساءة استخدام الموارد العامة وكشف انتهاكات القوانين والقواعد واللوائح وذلك من خلال التحقق من سلامة إجراءات الحصول علي الإيرادات وإنفاقها بشكل مناسب.

تظهر الأبحاث أن أكثر من نصف عدد الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في الإنتوساي تشارك في أعمال مكافحة الاحتيال والفساد على المستوى الوطني. وقد اعترفت الإنتوساي بأهمية مكافحة الفساد على الصعيد الدولي وأقامت تعاون مع هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك إدارة الأمم المتحدة للاقتصاد والشؤون الاجتماعية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

اشتركت الإنتوساي والأمم المتحدة منذ عام ١٩٧١ في عقد ندوات تتم تحت رعايتهما نصف سنوياً في فيينا، حيث يتم من خلالها تبادل الخبرات والمعلومات المتخصصة في موضوعات مراجعة القطاع العام. وتساهم تلك الندوات في إجراء البحث وتطوير المنهجية في هذه المجالات.

ركزت ندوة الأمم المتحدة / الإنتوساي عام ١٩٩٦ على "دور الأجهزة العليا للرقابة في مكافحة الفساد وسوء الإدارة" والتي تُوجت أعمالها بإبرام مذكرة تفاهم بين الإنتوساي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

تسعي مذكرة التفاهم التي تم توقيعها في يوليو٢٠١٩. لتعزيز الحوكمة في تحقيق إدارة مالية فعالة، وتخفيض المخاطر، واستكشاف أفضل الممارسات.

تعد مذكرة التفاهم بمثابة فصل جديد في التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة وهيئات مكافحة الفساد (*ACAs*) حيث تم إعدادها لوضع مراجعي القطاع العام كعامل تغيير في تحسين المساءلة والنزاهة، وتحسين العمل، وبناء الثقة مع المواطنين وأصحاب المصلحة.

" عندما تؤدي الأجهزة العليا للرقابة مهام المراجعة ،فهم يعملون لصالح المواطنين بهدف حماية المال العام ومنع الاحتيال والفساد ".

أن هذا التعاون يُمكّن الأجهزة العليا للرقابة من المشاركة الفعالة في الأحداث العالمية في مجال مكافحة الفساد، بما في ذلك مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذي عقد في ديسمبر ٢٠١٩ والذي استضافه الجهاز الأعلى للرقابة بدولة الإمارات العربية المتحدة والذي تم من خلاله صدور إعلان أبوظبي- وهوإنجاز رائد يدعولتحقيق المزيد من التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة وهيئات مكافحة الفساد.

هذا إلى جانب أن الجهاز الأعلى للرقابة بدولة الإمارات العربية المتحدة يتولى رئاسة فريق من الخبراء العالميين منوط بهم إجراء البحث وتفعيل مختلف السبل لتنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة بين الإنتوساي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويسعي الفريق للتأكيد على أهمية الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد عالمياً والاستفادة من خبرات الأجهزة للعمل سويا مع هيئات مكافحة الفساد في تنفيذ مبادرات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وعلي الأخص التدابير الوقائية

تعكس الأجهزة العليا للرقابة، والتي تتمتع بالمعرفة والخبرة المتخصصة في مجال مكافحة الفساد وضعاً استراتيجياً لتقديم المزيد من الأساليب المنهجية لردع سوء إدارة المال العام. فعندما تقوم الأجهزة العليا للرقابة بأداء مهام المراجعة، فإنها تعمل لصالح المواطنين بهدف حماية المال العام ومنع الاحتيال والفساد.

تمثل جهود مكافحة الفساد صدارة أولويات الأجهزة العليا للرقابة وتسعي إلي تحقيق السرعة والمرونة والزخم في تنفيذ مبادرات مكافحة الفساد، ولا سيما على مستوى بلدان العالم التي تكافح من أجل التأكيد علي أن تدابير استجابة الحكومة تعزز حماية المواطنين بشكل فعال خلال تفشي جائحة كوفيد - ١٩ وتهيئ بيئة تدعم النموالتطور.

لمعرفة المزيد أوالمشاركة، يمكن التواصل مع سمية عبد الله المرزوقي، رئيس العلاقات الدولية علي البريد الالكتروني:

almarzooqi@saiuae.gov.ae أو IR@saiuae.gov.ae

العمل كقدوة يحدث نقلة حضارية

مكتب المراجعة الحكومية بالمجر يستخدم آليات لتعزيز الشفافية والمساءلة والنزاهة

بقلم دكتور جيولا زولتان بولاي،
دكتور وإرزيبيت نيمث،
الجهاز الأعلى للرقابة بالمجر

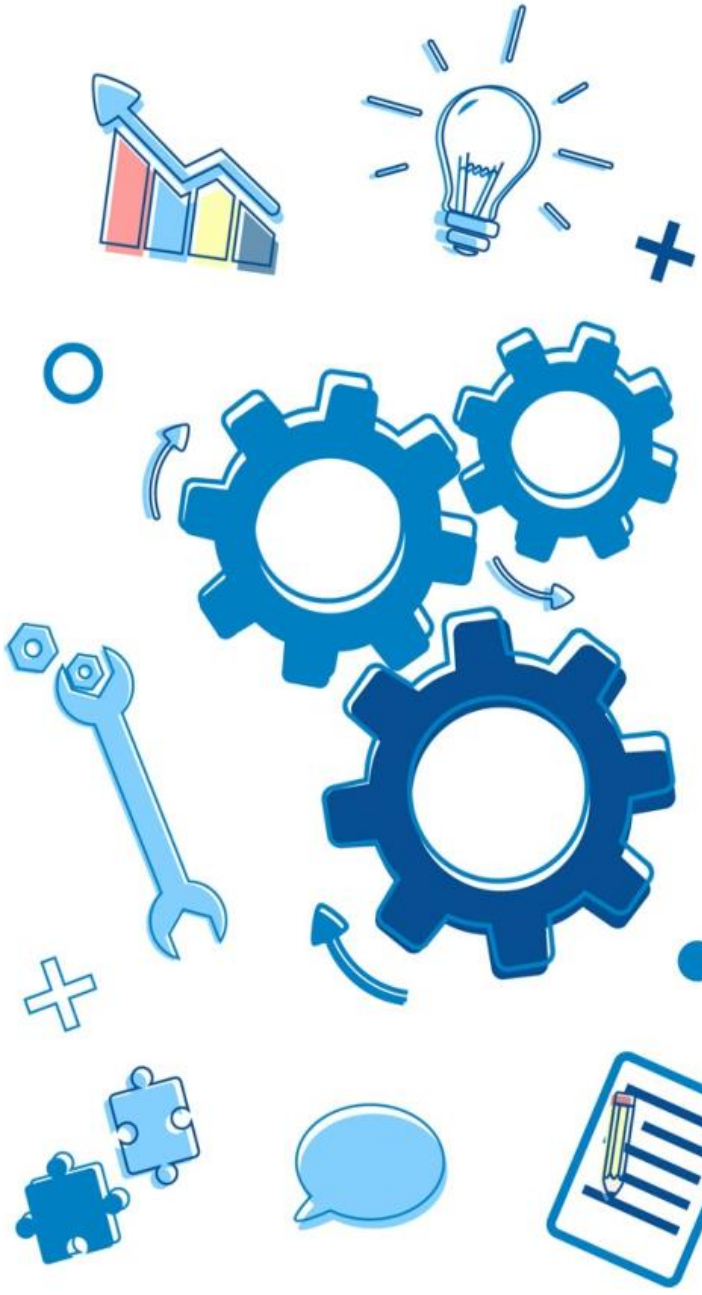

الأجهزة العليا للرقابة يجب أن تكون قدوة يحتذى بها، طبقا لما نصت عليه المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية *ISSAI 20*، "مبادئ الشفافية والمساءلة". يشير المعيار ٢٠ الى ان الشفافية عندما تتحقق فهي تصبح قوة عارمة لمكافحة الفساد وتحسين الحوكمة وتعزيز المساءلة.

أستخدم الجهاز الاعلى للرقابة بالمجر استنادًا إلى هذه المبادئ، جنبًا إلى جنب مع مهمته لدعم مساءلة الأموال العامة والمساهمة في الحوكمة، عدة آليات على مر السنين لتعزيز الشفافية وتعزيز ثقافة قائمة على النزاهة – سواء على المستوى الوطني أوعلى الصعيد الدولي.

مشروع النزاهة

أطلق الجهاز الأعلى للرقابة المالية "مشروع النزاهة" في عام ٢٠٠٩ وأعد دراسة استقصائية للتقييم الذاتي لتشجيع الثقافة الوطنية للنزاهة وزيادة الشفافية والمساءلة في القطاع العام. وقد تم توزيع الاستبيان الاختياري سنويا على مدار ثماني سنوات على جميع الجهات العامة. وكانت النتائج الأولية للمشروع إيجابية، وقد تم نشرها صيف ٢٠١٥ في مجلة الانتوساى للمراجعة الحكومية الدولية، حيث سمحت الردود للجهاز الأعلى للرقابة بالتركيز بشكل أكثر فعالية على المخاطر ووضع ضوابط لتخفيضها.

على مدار فترة الثماني سنوات للمشروع، تم إحراز تقدم كبير في إحداث تحول ثقافي، مع استجابة المزيد من المنظمات للاستبيان كل عام (تضاعفت المشاركة ثلاث مرات منذ بداية المشروع). وتظهر النتائج الصادرة مؤخراً للمشروع، والمتاحة على الموقع الإلكتروني للجهاز الأعلى للرقابة، فوائد عديدة في تنفيذ استبيانات التقييم الذاتي - للأجهزة العليا للرقابة وجميع المؤسسات العامة - مما ادى إلى تحسين الشفافية والمساءلة والنزاهة. وتشمل تلك الفوائد ما يلى:

تحديد المخاطر قبل المراجعة. استبيان التقييم الذاتي المتاح للجمهور على الموقع الإلكتروني للجهاز الأعلى للرقابة يسمح للجهات المحتمل خضوعها للمراجعة بما يلى: (١) اختبار ما إذا كانت اللوائح التنظيمية الداخلية

تتطابق مع المتطلبات القانونية و(٢) الاستعداد لعمليات المراجعة المستقبلية من خلال تحديد ومعالجة المخاطر التي تم الكشف عنها بواسطة الاستبيان.

وضع المعايير. يمكن للبيانات التي تم الحصول عليها من الاستبيانات أن تكون بمثابة معايير تحفيزية للمشاركين - تساعد في تحديد المخاطر غير المعروفة سابقًا، والتي يمكن أن تكون مفيدة للغاية للمنظمات الملتزمة بمسألة معينة، مثل تعزيز النزاهة التنظيمية.

تخفيض المخاطر من خلال المتابعة الدورية، تحسين جهود تخفيض المخاطر. يمكن أن توفر استبيانات التقييم الذاتي معلومات عن العناصر التي تم ادراجها بالاستبيان، بما في ذلك المخاطر المستمرة التي تواجه المنظمة. كما أنها تسمح للمنظمات بإنشاء ومراقبة جهود التخفيض- يمكن للمنظمة استخدام المعلومات على سبيل المثال تنفيذ (وتحسين) تغييرات في العمليات أوالسياسات.

بوصف الأجهزة العليا للرقابة خبراء في مجال المساءلة العامة فهى في وضع فريد بتشجيع القطاع العام علي استيفاء اسبيانات التقييم الذاتي

منظمة رقابية فعالة. يمكن استخدام بيانات التقييم من قبل الأجهزة العليا للرقابة لتصميم عمليات المراجعة بشكل أكثر فعالية. وعلى سبيل المثال، معظم الأجهزة العليا للرقابة تختار موضوعات ومجالات المراجعة بناءً على تحليل المخاطر. وتوفر البيانات التي تم الحصول عليها من التقييم الذاتي لوحدات القطاع العام معلومات مفيدة لاختيار موضوع المراجعة على أساس المخاطر، حيث يقوم المشاركون أنفسهم بتحديد المخاطر ونقاط ضعف الرقابة الداخلية.

وتجدر الاشارة الى ان تنفيذ استبيانات التقييم الذاتي له بعض القيود،خاصة فيما يتعلق بصلاحية البيانات ودقتها بما في ذلك ما يلى:

الردود المتحيزة. هناك خطر يتمثل في أن المنظمات قد تقدم ردود متحيزة – من خلال الإجابة بطرق تعطى صورة أكثر إيجابية من الواقع. ولمعالجة هذا القيد المحتمل، يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تحاول الحصول على عينة كبيرة بما يكفي من المشاركين لتقليل تأثير تحيز الردود، بما يسمح بمقارنة النتائج بسهولة أكبر من خلال مجموعات ذات انحرافات أقل.

موثوقية التأكيدات. التحيز في الردود يجعل من الصعب تطبيق استنتاجات مؤكدة على الافراد المشاركين، لأن استخدام التقييمات الذاتية لتحليل الأفراد قد يخلق مصلحة عكسية فيما يخص المشاركة في الاستبيان ويزيد من احتمالية تلقي ردود خاطئة. ومع ذلك، يمكن أن توفر استبيانات التقييم الذاتي بيانات فعالة لتصنيف الردود (مجموعة كبيرة نسبيًا) من حيث التكرار في الخصائص التي تم فحصها، مثل المخاطر العامة التي تواجه المؤسسات العامة.

عدم قابلية التطبيق على المجتمع بأكمله
بحكم طبيعة الاستبيانات الاختيارية، قد لا يتم تمثيل جميع فئات المجتمع. وبشكل عام، فإن المنظمات المسئولة فقط هي التي ستكمل الاستبيان بإجابات صادقة وواقعية. نتيجة لذلك، فقد لا يمكن تعميم الاستنتاجات على المجتمع بالكامل، غير إنه من الممكن استخدام البيانات لتحليل المخاطر، ولا سيما ان الاختيار على أساس المخاطر يتطلب

افتراضات معقولة حول وجود المخاطر وضعف الرقابة. ويمكن أيضًا استخدام البيانات لتحقيق فهم عام لخصائص المشاركين.

ندوات دولية حول النزاهة

من خلال منتديات تبادل المعرفة مثل ندوات النزاهة، عزز الجهاز الاعلى للرقابة بالمجر من ثقافة المساهمة في مكافحة الفساد على المستوى العالمي.

وقد صادقت الجمعية الوطنية المجرية على مبادرة ندوة النزاهة الخاصة بالجهاز الاعلى للرقابة بالمج وذلك وسيلة لدعم المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة الانتوساى والدول الأعضاء فيها في عام ٢٠١٣، كما نظم الجهاز الاعلى للرقابة بالمجر الندوة الأولى بعد ذلك بوقت قصير.

توفر الندوات التي تم اعدادها من خلال عمليات المراجعة والخبرات في مجال الاستبيانات، منصة متعددة الثقافات للمهنيين لتبادل الخبرات – وتمكين المشاركين من إتقان المفاهيم والمنهجيات، والتعلم من النتائج والاستنتاجات، وتطوير حلول مبتكرة لدعم التنفيذ.

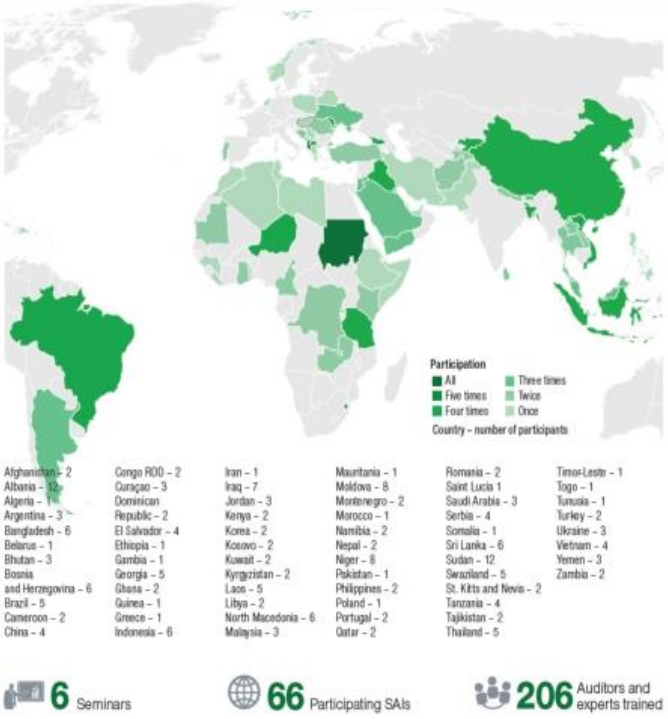

المنهجية.

في الماضي، استخدمت المجر، مثل العديد من الدول، أساليب تقليدية لمكافحة الفساد، مثل الفحص وإدانة الأفراد الفاسدين، وكانت النتائج متواضعة. وبدلاً من ذلك، فقد اتخذت ندوات النزاهة للجهاز الاعلى للرقابة بالمجر نهجًا وقائيًا من خلال تعزيز بيئة تقلل من حدوث أعمال الفساد.

تستهدف الندوات تدريب المشاركين على بناء القدرات المؤسسية مع عرض كيفية تصميم واستخدام ضوابط النزاهة للتخفيف بشكل أكثر فعالية من المخاطر في المؤسسات الحكومية.

تركز الندوات على سبل تقديم المعلومات العملية والبيانات الموثوقة والحلول المبتكرة من وجهة نظر منهج مراجعة الجهاز الاعلى للرقابة بالمجر وكذلك على موضوعات مثل تقييم النزاهة؛ تطوير أدوات استبيانات النزاهة؛ ابتكار وتحسين نموذج النزاهة؛ التواصل بعدالة، القيادة بالسلوك الأخلاقي وسلامة اجراءات التعاقد والشراء.

أما المشاركون المستهدفون فهم الأجهزة العليا للرقابة المالية من البلدان المتقدمة والنامية التي أدخلت أو تخطط لتعزيز العمليات القائمة على النزاهة في الإدارة العامة لمكافحة الفساد.

محتوى التدريب يهدف التدريب إلى توفير المعرفة العملية والتأكيد على المشاركة النشطة من خلال نماذج تستند إلى فرق العمل وتمارين لدراسة الموقف ودراسات الحالة. ويشارك المراجعون في استبيان موجز للنزاهة بينما يتعلمون المزيد حول تقييم مخاطر النزاهة وتحديد أولوياتها، وتسمح ورش العمل للمشاركين بتقديم أفكار فردية وحلول خاصة بكل بلد كوسيلة لاختيار أفضل الممارسات.

تذهب الندوات الى خطوة أبعد من جلسات التعلم النموذجية – حيث يُطلب من المشاركين تطبيق المعرفة المكتسبة من خلال تطوير خطة مشروع تتضمن منهج مرحلي في تنفيذ استبيان النزاهة.

النتائج.

تعمل ندوات النزاهة على تعزيز التعاون الدولي ويسمح الجهاز الاعلى للرقابة بالمجر بتوفير المعرفة التقنية والمنهجية والمساعدة للأجهزة العليا للرقابة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية اجتماعية واقتصادية.

استمر نهج النزاهة في اكتساب القبول عبر مجتمع المساءلة العالمي. واعتبارًا من عام ٢٠١٩، قام الجهاز الأعلى للرقابة بالمجر من خلال ندوات النزاهة بتدريب ٢٠٦ خبيرًا من ٦٦ دولة، حيث تم تدريب العديد من الأجهزة العليا للرقابة المشاركة على أفضل الممارسات والمفاهيم المكتسبة.

الخلاصة

بوصف الأجهزة العليا للرقابة خبراء في المساءلة العامة فهي في وضع فريد لتشجيع القطاع العام على تبنى نهج النزاهة لمكافحة الفساد.

وقد عكست أحدث نتائج مشروع النزاهة القدرة على إدخال ثقافة النزاهة بنجاح وتوفر دفعه للأجهزة العليا للرقابة المالية الأخرى لتنفيذ مبادرات مماثلة.

كانت الندوات الدولية التي أعدها الجهاز الأعلى للرقابة بالمجر حول النزاهة مثمرة بذات القدر حيث وفرت التدريب للدول التي تسعى إلى تقديم نهج النزاهة وفى نفس الوقت عملت على تدعيم الأهداف الاستراتيجية الوطنية والدولية – لتعزيز الشفافية والمساءلة والنزاهة.

تطوير خط ساخن متقدم تقنياً لمكافحة الغش

بقلم السيد/ Juan Carlos Proaño Andrade ، مراجع حسابات بمكتب المراقب العام للإكوادور.

يسعى مكتب المراقب العام في الإكوادور – الجهاز الأعلى للرقابة في الدولة - لتحسين إدارة الموارد العامة ومكافحة الفساد وذلك عن طريق تطوير خط ساخن يمكن من خلاله قيام الموظفين وفئات الشعب بالإبلاغ عن الغش المالي في الكيانات الحكومية بأمان. وسيتيح الخط الساخن التواصل من خلال أجهزة محمولة منخفضة التكلفة وتكنولوجيا مفتوحة المصدر وذلك لتلقي وإدارة المكالمات.

الغش - الإشارات والكشف

تشمل علامات الغش داخل المنظمة ما يلي:

- مدفوعات متكررة.
- عدم تطابق المخزون بشكل منتظم.
- شكاوى العملاء.
- إلغاء غير معتاد للديون.
- النفقات أو المبالغ المستردة غير المبررة.
- فائض أو عجز النقدية.
- المعاملات غير المصرح بها أو المسجلة بشكل غير صحيح.
- مدفوعات كبيرة أو غير عادية لخدمات غير محددة.

وعلى الرغم من أن هناك العديد من الطرق التي يمكن للمنظمة من خلالها اكتشاف علامات الغش في البداية، إلا أن دراسة أجرتها جمعية محققي الغش المعتمدين عام ٢٠١٨، وهي أكبر منظمة لمكافحة الغش في العالم، حددت تلقي الإكرامية على أنها الطريقة الأكثر شيوعًا للقيام بذلك.

على سبيل المثال، وجدت جمعية محققي الغش المعتمدين أن ٤٩% من حالات الغش التي اكتشفتها الهيئات في الفترة بين يناير ٢٠١٦ وأكتوبر ٢٠١٧ في أمريكا اللاتينية والكاريبي، تم اكتشافها من خلال المعلومات والطريقة التالية الأكثر شيوعًا للكشف في المنطقة هي عمليات المراجعة الداخلية (١٤%) ، أما الطريقة الأقل استخدامًا فهي تقنية المعلومات (١%).

كانت الخطوط الهاتفية الساخنة إلى حد كبير في جميع أنحاء العالم هي الطريقة الأكثر شيوعًا للإبلاغ عن الغش.

السعي المستمر لكشف الغش يقلل من الخسائر

وفقًا لدراسة أجرتها جمعية محققي الغش المعتمدين، فإنه من المرجح أن تتضرر كثيراً المنظمات التي لا تسعى بنشاط لاكتشاف الغش. وقد وجدت جمعية محققي الغش المعتمدين أن الغش المكتشف من خلال فحص مخطط يميل إلى أن تكون مدته أقصر وينطوي على خسائر متوسطة أقل من تلك التي تم اكتشافها عن طريق الصدفة. كما ان معظم المنظمات التي أبلغت عن حالات الغش (٦٣%) لديها خطوط ساخنة في مكانها، في حين كانت خسائر الغش أقل بنسبة ٥٠ % في المنظمات التي لديها خطوط ساخنة مقارنة بتلك التي ليس لديها.

كيف سيعمل الخط الساخن

يقول السيد/ Carlos Ayres في مقال نشره (عام ٢٠١٥) حول أفضل الممارسات لتطبيق الخط الساخن، أنه "أي برنامج للالتزام الفعال يجب ان يتضمن آلية لموظفي المنظمة وغيرهم للإبلاغ عن انتهاكات سوء السلوك المشتبه بها أو الفعلية

مقترح خط ساخن مجهول المصدر لتلقي شكاوي الاحتيال

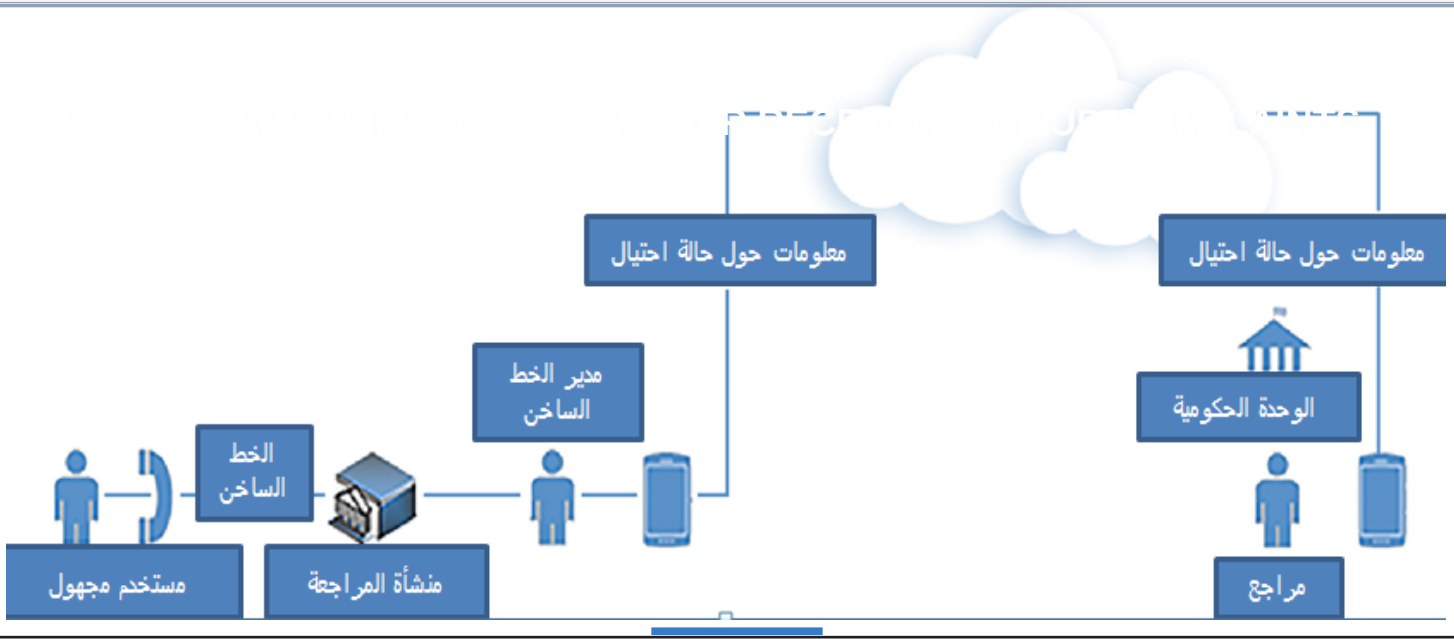

لسياسات الشركة بسرية ودون الخوف من الانتقام" يعمل الجهاز الأعلى للرقابة في الإكوادور على تطوير الخط الساخن الخاص به بطريقة تحمي هويات مقدمي الشكاوى، الذين قد يكون العديد منهم موظفين من داخل المنظمة علما بأن ثلاثة وخمسين بالمائة من البلاغات تأتي من الموظفين، وان الغالبية العظمى من النتائج تأتى من خلال هذه المعلومات.

سوف يعين الجهاز الأعلى للرقابة في الإكوادور مديراً للخط الساخن لتلقي المكالمات على جهاز محمول ووضع معايير إجراءات التشغيل - تتوافق مع الأطر القانونية الوطنية والجهاز الأعلى للرقابة - للتحقيق في مزاعم الاحتيال.

سيعمل الخط الساخن على النحو التالي:

- مقدم شكوى مجهول يبلغ عن احتيال.
- يتم تسجيل المحادثة بين المتصل ومدير الخط الساخن (بعلم المتصل). صوت المتصل يكون مشوش إلكترونيا.
- يرسل مدير الخط الساخن التسجيل إلى المراجع المسؤول عن الجهة الحكومية المعنية أو إلى فريق المراجعة الداخلية لتحليله.

تقنية الخط الساخن:

سيستخدم الخط الساخن تقنية Raspberry PI لتلقي المكالمة الهاتفية من مقدم الشكوى وتحويل المكالمة إلى الجهاز المحمول الخاص بمدير الخط الساخن. سيتم الاحتفاظ بالتسجيل الصوتي للمكالمة في قاعدة بيانات بتنسيق الواجهة الرقمية للأصوات(MIDI) .

سيستخدم مدير الخط الساخن بعد ذلك تطبيقًا للهاتف المحمول تم تطويره من خلال أندرويد لإرسال تسجيل المكالمة (مع إخفاء صوت مقدم الشكوى) إلى الأطراف المناسبة، التي ستحلل الشكوى.

طريقة فعالة لمكافحة الاحتيال:

يعتبر الخط الساخن للإبلاغ عن الاحتيال بشكل مجهول الذي اقترحه الجهاز الأعلى للرقابة في الإكوادور وسيلة منخفضة التكلفة وعالية التأثير لمكافحة الفساد ويمكن محاكاته في الدول الأعضاء الأخرى في المنظمة الدولية للمؤسسات العليا للرقابة (الإنتوساي). علاوة على ذلك، فإن تنفيذ مثل هذه الخطوط الساخنة قد يشجع البلدان على تطوير قوانين تعزز الإبلاغ عن الاحتيال المالي داخل الكيانات العامة وتحمي المبلغين عن المخالفات.

للحصول على قائمة كاملة بالمراجع ومزيد من المعلومات حول التكوين الفني للخط الساخن المقترح من قبل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في الإكوادور، اتصل بمؤلف المقال على: jcproano@contraloria.gob.ec.

مكافحة الفساد من خلال تعزيز الشفافية

بقلم الدكتور/ Pitikhun Nilthanom ، Sutthi Suntharanurak،
Pimlapas Somla ،Sutthida Paiboon ،Pattarawarin Boonchoo
و Phongsawat Maneewong

من الجهاز الأعلى للرقابة في تايلاند.

تلعب الأجهزة العليا للرقابة دورًا حيويًا في عملية الرقابة وذلك من خلال تعزيز الشفافية والتحقق من دقة الحسابات الحكومية ومدى صحتها، وتقييم مدى الالتزام في الإنفاق، وتقييم كفاءة وفعالية الإنفاق، ودعم جهود مكافحة الفساد.

تلقي هذه المقالة الضوء علي العلاقة بين الشفافية والعوامل الداعمة لتحفيزها. وقد تم الحصول على بيانات هذه الدراسة من مصادر متعددة :

• شراكة الموازنة الدولية (IBP) استقصاء الموازنة المفتوحة (OBS) حيث يقوم بقياس درجة الشفافية بالدولة من خلال تقييم عملية الموازنة في ثلاثة قطاعات هامة - شفافية الموازنة والمشاركة العامة والرقابة. وقد أشارت بعض نتائج استقصاء الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٩ إلى أن شفافية إجراءات الميزانية هي أمر ضروري للرقابة علي الإنفاق والمخرجات العامة للمشروع ومكافحة الفساد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

• مؤشر مفهوم الفساد (CPI)،الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية سنويًا والذي يصنف البلدان طبقا لمؤشر الفساد في القطاع العام في الدولة . وهو مؤشر مركب يوضح الفساد في نطاق يتراوح ما بين ١- ١٠٠ و كلما كانت النتيجة منخفضة، كلما أشار إلي زيادة الفساد في الدولة.

• يصنف المؤشر العالمي لحرية الصحافة (PFI) الدول على أساس تقييم منظمة "صحفيين بلا حدود" وهى تعنى بسجلات حرية الصحافة للمراسلين.

وتهدف إلي توضيح درجة حرية الصحفيين ووكالات الأنباء في كل بلد. وكلما ازدادت النتيجة، كلما كان هذا مؤشراً على انخفاض حرية وسائل الإعلام في الدولة.

نتائج تحليل البيانات:

أدت الدراسة الأولية للبيانات إلى إجراء المزيد من التحليل المتعمق للبيانات فيما يخص العلاقة بين خمسة متغيرات:

- رقابة الجهاز الأعلى للرقابة.
- الرقابة التشريعية (LEG).
- المشاركة العامة (PP).
- درجة مؤشر مفهوم الفساد CPI .
- درجة مؤشر حرية الصحافة PFI.

" أكد التحليل علي ان الأجهزة العليا للرقابة هي جهات رئيسية في تعزيز الشفافية و مكافحة الفساد والتأكيد على استمرار اهتمام المراجعين بالتعرف علي الممارسات الفاسدة و مؤشرات الاحتيال "

تم تطبيق نماذج تحليل الانحدار باستخدام برامج إحصائية متخصصة لمطابقة البيانات الأولية – وقد تم الإبقاء علي البلدان التي لديها بيانات كاملة في ظل جميع المتغيرات في حين تم حذف بعض الدول التي لديها نقص في اكتمال المعلومات.

بعد انتهاء مرحلة التقييم للبيانات الأولية، بقيت ١١١دولة لإجراء المزيد من التحليل. وقد تم استخدام نماذج الانحدار والانحدار المتعدد التدريجي لتحديد العوامل المحتمل أن تكون أكثر تأثيرا على قوة الجهاز في تعزيز الشفافية والتي بالطبع ستؤثر على الشفافية الوطنية.

النتائج:

العوامل التي تدعم قوة الجهاز في تعزيز الشفافية:

أشارت الدراسة إلى ثلاثة متغيرات يمكن التنبؤ بها والتي تساهم بشكل كبير في قدرة الجهاز الأعلى للرقابة على تعزيز الشفافية. تلك المتغيرات (من الأكبر إلى الأقل تأثير) هي مستوى الرقابة التشريعية (*LEG*)،والمشاركة العامة (*PP*) وعملية الموازنة ومستوي الشفافية الوطنية (*CPI*).

العوامل المؤثرة علي الشفافية الوطنية:

أظهرت النتائج أن درجات مؤشر مفهوم الفساد والجهاز الأعلى للرقابة ترتبط ارتباطاً ملموساً بنتائج الشفافية الوطنية وعلى سبيل المثال، يمكن التنبؤ بنتائج مستوى الشفافية (مستوى الشفافية بالدولة) حيث تنخفض مع زيادة قيم الحرية. وقد أظهرت البيانات أيضا أن مستوى الشفافية من المقدر أن يزداد في البلاد مع ازدياد قدرة الجهاز الأعلى للرقابة علي تعزيز الشفافية

الخلاصة:

أكد التحليل الذي استهدف إثبات وشرح دور الأجهزة العليا للرقابة في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد ان الأجهزة العليا للرقابة هي جهات رئيسية في تحقيق هذا المسعى. وأشار إلى استمرار التأكيد على المراجعين علي اكتشاف الممارسات الفاسدة ومؤشرات الاحتيال.

تشير النتائج الي ان الجهاز الأعلى للرقابة والرقابة التشريعية والمشاركة العامة هم مؤشرات النجاح الرئيسية نحوتعزيز الشفافية وردع الفساد.

وتدعم تلك النتائج بقوة ما نص عليه إعلان موسكو،الذي يدعوالأجهزة العليا للرقابة إلى تعزيز قيم المراجعة العامة من خلال تقديم المشورة المبنية على المراجعة إلي البرلمان والحكومة والإدارة العامة فيما يخص القضايا الهامة والاستراتيجية.

في الآجل القريب، يمكن للأجهزة العليا للرقابة - بوصفها ركائز النزاهة الوطنية - أن تزيد من الشفافية ومكافحة الفساد عن طريق الإفصاح العام عن نتائج المراجعة والحث على استخدام تحليلات البيانات والذكاء الاصطناعي لتعزيز الابتكار.

بالإضافة إلى ما تقدم، يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تنشئ تعاملات مثمرة مع الجهات الخاضعة لرقابتها والمؤسسات ذات الصلة وذلك من خلال إقامة ودعم العلاقات التي من شأنها مساعدة أصحاب المصلحة علي تفهم تقارير المراجعة بشكل أفضل وتيسير تحقيق استجابة فعالة.

لمعرفة المزيد عن هذه الدراسة وعلاقتها بعمل المراجعة والرقابة التشريعية والمشاركة العامة في عملية الموازنة والشفافية الوطنية وحرية وسائل الإعلام، يمكن التواصل مع المؤلفين على البريد الإلكتروني:
sutthisun@gmail.com

مكافحة الفساد:

الحاجة إلي حوار تفاعلي وعمل

بقلم السيد:
Sammer Ahmad,
من مكتب المراجع العام بباكستان.

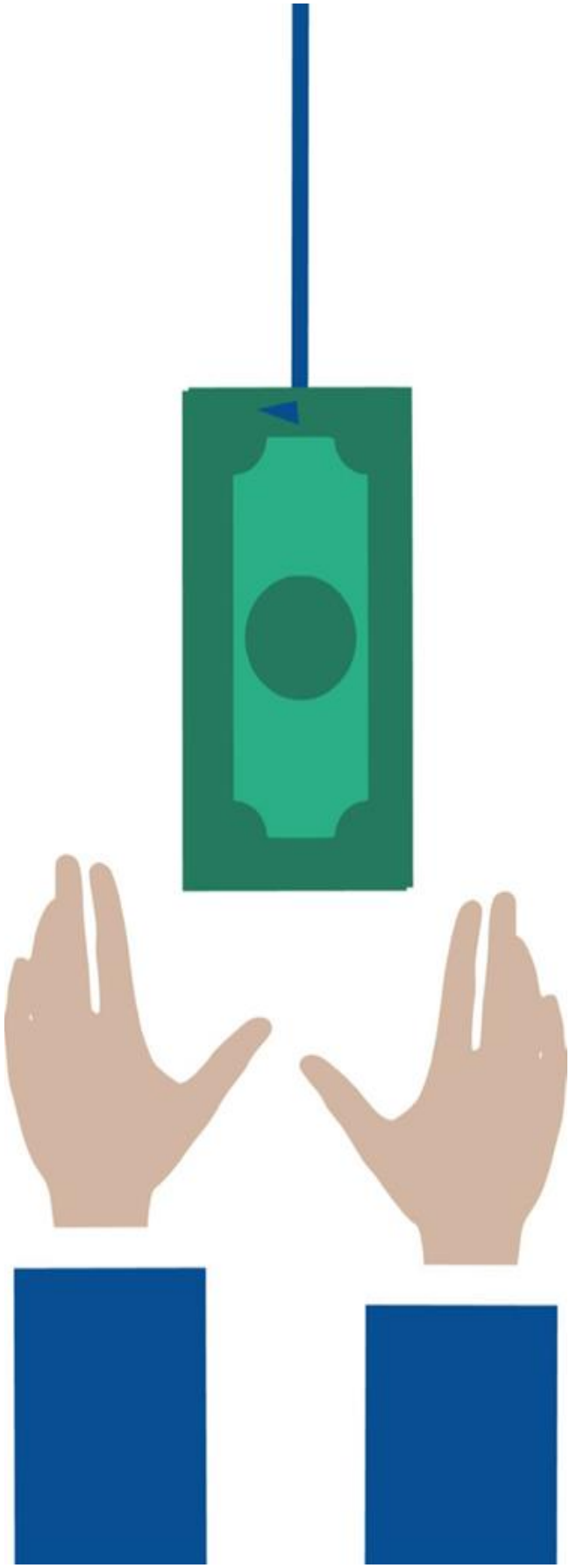

الفساد هو إساءة استغلال السلطة العامة أو إساءة استغلال الثقة لتحقيق منفعة خاصة – طبقا لتعريف المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإنتوساي) – حيث يتخذ الفساد أشكال وتصرفات مختلفة، من بينها الرشوة والاختلاس والابتزاز،الاحتيال والعمولات وتزوير السجلات والسرقة.

أن الفساد في أي بلد يعوق مسيرة التنمية من خلال إضعاف المؤسسات العامة و خلق حالة من عدم الثقة داخل المجتمع. و قد بلغت تكاليف الفساد عالميا طبقا لتقديرات المنتدى الاقتصادي العالمي مبلغ ٢و٦ تريليون دولار سنوياً.

أن النمط الذي يؤدي إلي تفشي السلوك الفاسد هو غياب المساءلة وهو ما يضع المراجعين في مكانة متفردة للمساعدة في مكافحة الفساد، ولا سيما فيما يخص المهام المنوطة إليهم في الرقابة والتقرير عن الالتزام التنظيمي المؤسسي.

ووفقًا للاستقصاء العالمي الذي أعدته مبادرة الإنتوساي للتنمية ٢٠١٤، "فإن العديد من الأجهزة العليا للرقابة تواجه تحديات بالغة في تنفيذ مهام منع و كشف الفساد والإبلاغ عنه ".

أحد هذه التحديات: هو النقص العام في الحوار حول الفساد ولا سيما ان هذا الحوار يتعلق بعمل المراجعة. وتظهر الأبحاث أن العديد من المراجع الخاصة بمجال المراجعة (كمجال دراسة) تتجاهل اجراء فحص الفساد بشكل شامل. ولا يدمج البعض هذا الموضوع من أساسه.علاوة على ذلك،وباستعراض أعمال الدراسات المالية في مجال المراجعة فقد أشارت الي أنه علي الرغم من

ان المراجعين علي دراية تامة بمسئولياتهم للكشف عن الاحتيال المادي، إلا أنهم لا يزالوا يترددون في تضمين الفساد صراحةً ضمن المفهوم الشامل للاحتيال – وهذا ربما بسبب اختلاف التعريفات وعدم وجود مصادر واضحة لتلك المفاهيم.

يدعم المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ١٢٤٠ (ISSAI) "مسؤوليات المراجع ذات الصلة بالاحتيال في مراجعة القوائم المالية " غير انه يتعين على المراجعين الماليين في القطاع العام البقاء في حالة تأهب طوال فترة المراجعة، وتحديداً فيما يتعلق بحدوث واقعة الاحتيال. ويعرف المعيار الدولي للمراجعة ٢٤٠ (المقابل ISSAI ١٢٤٠ الذي أصدره مجلس معايير المراجعة وخدمات التأكد الأخرى) الاحتيال كما يذكر بإيجاز مصطلح "العمولات" كمثال على سوء استخدام الأصول. وكلا المعيارين لا يقدمان أي مرجع للمفهوم الأوسع للفساد.

من العواقب المحتملة: أن وجود قصور في مناقشة الفساد أوأشكاله أوسلوكياته قد يؤدي إلى توقعات للمراجعين يشوبها القصور عند قيامهم بتقييم مخاطر الفساد لتخطيط وتنفيذ عمليات المراجعة.

هناك تحدٍ آخر: وهوخاص بتطوير وتنفيذ آليات لمكافحة الفساد. فمن الجانب النظري، يمكن أن تلعب عملية المراجعة دورين مختلفين في مكافحة الفساد: الكشف والمنع. وهذه الأدوار مترابطة جزئيًا، حيث أن الكشف من شأنه ردع وقائع الفساد في المستقبل. ولا شك ان منع الفساد يمكن أن يؤدي إلى تخفيض متطلبات الكشف عنه.

قد يكون استخدام مجموعة من التقنيات هوالأمثل، ويمكن لمجتمع المساءلة العالمي أن يساعد في تحسين قدرات مكافحة الفساد من خلال:

- التوسع في إدراج مفهوم الفساد على نطاق أكبر من خلال المعايير الدولية؛
- إنشاء هيئة رسمية تسمح للمراجعين بالكشف عن الفساد والتعاون مع جهات التحقيق؛
- التأكد من قيام المراجعين بمعالجة طرفي أنشطة الفساد (المانح والمتلقي) من خلال تعزيز الجهود التعاونية؛
- تطوير تقنيات كشف أفضل، مثل تحديد مصادر المعلومات من خلال أنواع مختلفة من تخصصات المراجعين وكذلك وسائل الإعلام؛
- تصميم ومراجعة إجراءات المراجعة لمعالجة مخاطر الفساد، لا سيما عند اكتشاف وظهور حالات جديدة؛
- وضع تدابير وقائية لمكافحة الفساد تركز على "نظام" الفساد، مثل وضع السياسات التي تحظر علي الموظفين طلب هدايا أوقبولها أوخدمات من العملاء أوالموردين؛ تنفيذ عملية الموافقة المسبقة للمورد؛ وضع مؤشرات أداء مُصممة جيداً وقابلة للقياس؛ وتنمية القدرات على رصد اتجاهات الأسعار والتحقيق في حالة وجود تباين واضح بين الأسعار لمقدمي العطاءات.

في ضوء ما أشارت إليه الأبحاث من وجود احتياج شامل لتحسين الحوار والعمل من أجل مكافحة الفساد بصورة أكثر فعالية (في جميع أشكاله)، فقد قامت الإنتوساي بمعالجة مكافحة الفساد بشكل شامل من خلال الإجراءات التالية:

- نشر المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ISSAI 5700، "خطوط توجيهية عن مراجعة منع الفساد"؛
- تشكيل مجموعة عمل الإنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال (WGFACML)؛ و
- استمرار الشراكة مع كيانات الأمم المتحدة.

أن الفساد يعرقل مسيرة التنمية الوطنية؛ ويتسبب في إلحاق الضرر بأداء الخدمات العامة والسمعة والمصداقية؛ ومرونة تقديم الخدمة؛ كما يتسبب في معاناة المواطنين. وتعتبر الأجهزة العليا للرقابة عنصراً حيوياً لمكافحة الفساد وذلك من خلال إعداد تقارير المراجعة ونشر نتائجها والمشاركة في ثقافة الشفافية.

إن إجراء المزيد من التحديد والدمج وزيادة درجة الوعي بشكل أكثر فعالية عن الفساد من خلال دمج المفاهيم الرئيسية في معايير المراجعة، وتشجيع استخدام أدوات وتقنيات الرقابة لمكافحة الفساد ووضع إجراءات وقائية، يمكن ان يحسن من مشاركة الأجهزة العليا للرقابة لمكافحة الفساد ويضيف قيمة للحكومات والمواطنين الذين يعملون لصالحهم.

من داخل الانتوساي

الخبرات المتبادلة تفيد الجميع

في ذكري
THEMBEKILE KIMI MAKWETU

ترأس السيد/ THEMBEKILE KIMI MAKWETU، منصب المراجع العام في جنوب أفريقيا - كنائب للمراجع العام والمراجع العام - لمدة ١٣ عاماً كما كان رئيس لجنة بناء القدرات للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإنتوساي) منذ عام ٢٠١٣. وقد توفي في ١١ نوفمبر ٢٠٢٠.

ولد في كيب تاون بجنوب أفريقيا، و حصل السيد/ Kimi على درجة العلوم الاجتماعية من جامعة كيب تاون عام ١٩٨٩. وقد حصل سيادته لاحقًا على درجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف من جامعة ناتال عام ١٩٩٧.

وقد بدأ Kimi مسيرته المهنية في بنك ستاندرد تلاه منصب في نامباك، شركة تغليف رائدة في أفريقيا. ثم أكمل مناصبه في Deloitte، حيث ترقى إلى الإدارة العليا قبل الانضمام إلى Liberty and Metropolitan Life في كيب تاون (كيب الغربي). انتقل بعد ذلك إلى جوانتنج في ٢٠٠٣ للعمل في Liberty Life ثم عاد إلى Deloitte باعتباره مدير وحدة المراجعة القضائية بالمكتب قبل تعيينه في منصب نائب المراجع العام للمراجع العام بجنوب أفريقيا AGSA.

وقد قام السيد/ Jacob Zuma الرئيس السابق لجمهورية جنوب أفريقيا بتعيين السيد/ Kimi رسمياً في منصب المراجع العام لجنوب أفريقيا في ١ ديسمبر ٢٠١٣، حيث قام سيادته بخدمة جهازه وبلده وإقليمه والعالم بكفاءة وبصورة مشرفة.

لقد خسر مجتمع المساءلة العالمي قائداً لا يُنسى قائدا عمل بلا كلل لتمكين الموظفين والمواطنين؛ وتعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة؛ وتعزيز القيادة الأخلاقية والأنشطة ذات القيمة المضافة ونشر ثقافة النزاهة والمساءلة.

فلترقد في سلام يا Kimi.

ورقة عمل لجنة بناء القدرات تركز على القدرات اللازمة للبقاء على صلة ولمزيد من القيمة.

"عالمنا يتغير - الترابط الإقليمي والتحول الرقمي والالتزام المتجدد بالمواطنة والسعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. هنا هو المستقبل."

نشرت لجنة بناء القدرات بالمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي) ورقة قيمة خصيصاً لهذا الشأن، "الملائمة للمستقبل -القيمة المضافة للمراجع"، سلطت فيها الضوء على مجالات الكفاءة الأساسية - التفكير الحاسم والمرونة والدراية الرقمية والتنسيق- اللازم لمراجعي القطاع العام حتى يبقوا على صلة ويضيفوا قيمة في المستقبل.

وقد نشأت فكرة الورقة في مؤتمر الإنكوساى الذي عُقد في موسكو عام ٢٠١٩خلال جلسة هامشية حول أهداف التنمية المستدامة.

وقد تضمنت الورقة مناقشة ثرية حول الصلاحيات المطلوبة للمراجعين في مواجهة "التحديات الناشئة غير المعلومة والتي لا يمكن تجنبها في العمل وقد تحول وتنبه العاملين".

تكاثر التطورات دفعت بالأجهزة العليا للرقابة إلى إعادة النظر في القدرات وإجراء تغييرات استراتيجية – نحو أهداف التنمية المستدامة مع تركيز حاد على أهداف التنمية الوطنية ؛ الوباء الأخير وتوقع حالات طوارئ عالمية إضافية ؛ والسرعة التي تتحرك بها الثورة الرقمية.

على هذا الأساس، أصبح من الواضح وبشكل متزايد أهمية تأكيد قدرة الأجهزة العليا للرقابة على تطوير مراجعين يكونوا قادرين في المستقبل على التواكب مع عالم دائم التغير وغير معتاد.

هل قامت الأجهزة العليا للرقابة بوضع استراتيجيات للاستعداد لهذه القضايا الناشئة؟ هل تمتلك مهنة مراجعة القطاع العام المهارات اللازمة لمواكبة التغييرات والاستمرار في إحداث فرق في حياة المواطنين - الآن وفي المستقبل؟

تهدف الورقة إلى أن تكون حافزاً لإجراء المزيد من الحوار داخل منظمة الإنتوساي وداخل الأجهزة العليا للرقابة على المستوى الفردي – بغية التأكيد على أن مراجعي القطاع العام هم دليل المستقبل.

الأمانة العامة لمنظمة الإنتوساي تُعقد أول مجلس تنفيذي افتراضي ووداع زميلة موقرة

الإنتوساي تُعقد أول مجلس تنفيذي افتراضي

في هذه الأوقات الصعبة التي تتطلب حلول مبتكرة ومرنة ومستقبلية، أثبتت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإنتوساي)، مرة أخرى، إنها مجتمع يستغل الفرص التي يوفرها العالم الرقمي.

منذ بداية ظهور جائحة كوفيد -١٩، استضافت هيئات منظمة الإنتوساي أكثر من ٥٠ اجتماعاً عبر الإنترنت. وعلاوة على ذلك، فقد زادت نسب المشاهدة و الشمولية وصولاً إلى عدد كبير من الجمهور أكثر من أي وقت مضى خلال التجمعات العادية (الافتراضية) – وهى نقطة مضيئة في ضوء القيود والتداعيات العديدة للوباء العالمي.

في ١٠ نوفمبر ٢٠٢٠،استضافت الأمانة العامة لمنظمة الإنتوساي أول اجتماع افتراضي للمجلس التنفيذي للإنتوساي. وقد حضر الاجتماع ممثلون عن ٣٣ جهاز أعلى للرقابة، برئاسة غرفة الحسابات لروسيا الاتحادية وأدار الاجتماع الأمانة العامة للإنتوساي.

تضمن الاجتماع ترجمة فورية إلى ست لغات. وعلى الرغم من المسافات الجغرافية واختلاف التوقيتات، وصل أعضاء المجلس التنفيذي إلى قرارات هامة بشأن حماية عمليات الإنتوساي أثناء وبعد الجائحة وتنفيذ المشاريع التقدمية لتشكيل مستقبل المنظمة وكذلك مشروعات بناء قدرات وإطار وضع المعايير.

كما أقر أعضاء المجلس التنفيذي موضوعات مؤتمر الإنكوساي الرابع والعشرون في البرازيل عام ٢٠٢٢ - الموضوع الأول: "عمل الأجهزة العليا للرقابة في سياق الكوارث العامة" و"الموضوع الثاني: الصوت العالمي والناتج العالمي، أثر بعيد المدى".

تم إجراء مواءمات وتوصيات على اجراءات عقد اجتماع الإنتوساي بحيث يتسنى اتخاذ القرار الرسمي باستخدام نماذج افتراضية، وتخطط منظمة الإنتوساي للقيام بتطورات واعدة في بناء القدرات الرقمية والتعليم وتبادل المعرفة، بما في ذلك إطلاق "جامعة الإنتوساى الرقمية ".

للمزيد من المعلومات حول نتائج اجتماع المجلس التنفيذي وأحدث أخبار منظمة الإنتوساي، قم بزيارة موقع منظمة الإنتوساي التالي: www.intosai.org.

توديع السيدة/ MONIKA GONZÁLEZ-KOSS

بعد ما يقرب من ٣٠ عاماً في خدمة محكمة المراجعة بالنمسا والأمانة العامة لمنظمة للإنتوساي بتفاني وشغف، تستحق السيدة Monika González-Koss/ ان تبدا بجدارة فترة التقاعد الخاصة بها.

كنقطة اتصال أساسية ومحور اتصال لجميع أعضاء منظمة الإنتوساي وأصحاب المصلحة الخارجيين، فإنها جسدت شعار الإنتوساي، "الخبرة المتبادلة تفيد الجميع" مثل البعض الأخر. لقد دعمت أربعة أمناء عموم وساعدت في تنظيم وتشكيل وتحديد موضوعات ١٠ مؤتمرات لمنظمة الإنتوساي و ١٥ ندوة للأمم المتحدة/الإنتوساي و٤٠ اجتماعاً للمجلس التنفيذي للإنتوساي. ومهدت الطريق للتطوير الاستراتيجي للإنتوساي بصفتها مدير التخطيط الإستراتيجي، كما كانت سفيرة متشبثة بمبادئ الشمولية والعدالة، و كانت دائمة المساعدة في إيجاد حلول مشتركة لوجهات النظر المتباعدة.

تود الأمانة العامة للإنتوساي أن تشكرها على طاقتها وحماسها والتزامها الصادق. ونحن نتمنى لها التوفيق في المستقبل والصحة الجيدة والكثير من الأنشطة الرائعة والملهمة في هذا الفصل الجديد من حياتها.

إقرار منظمة الإنتوساى للدليل الإرشادي لمراجعة الدين العام

أقرت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (INTOSAI) الدليل الإرشادي (GUID) ٥٢٥٠، "إرشادات حول رقابة الدين العام"، في اجتماع المجلس التنفيذي للإنتوساي في نوفمبر ٢٠٢٠.

بتأكيد ١٩ صوتا لنسخة المصادقة، أصبح الدليل الإرشادي ٥٢٥٠ وثيقة رسمية لمنظمة الإنتوساي وهو متاح الآن بجميع لغات الإنتوساي.

هو مشروع ذو أولوية لمجموعة عمل الإنتوساي للرقابة على الدين العام (WGPD):إذ يجمع الدليل الإرشادي ٥٢٥٠ النصوص المتعلقة بالدين العام من المعايير الدولية السابقة للأجهزة العليا للرقابة (ISSAIs) ويتماشى مع ISSAI ١٠٠، "المبادئ الأساسية لمراجعة القطاع العام".

ويهدف الدليل الإرشادي ٥٢٥٠ إلى دعم أهداف وغايات الإنتوساي لتحسين وتطوير واعتماد إرشادات المراجعة والمساهمة في اجراء عمليات رقابة الدين العام بشكل مستقل وعالي الجودة.

تترأس مفوضية المراجعة في الفلبين، مجموعة عمل الإنتوساى للرقابة على الدين العام، والتي أطلقت طريقة إعداد الدليل الإرشادي ٥٢٥٠ في أغسطس ٢٠١٧. مع أربعة فرق خاصة بمهام فرعية مكونة من ١٦ عضوا من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في مجموعة عمل الإنتوساى للدين العام برئاسة الأجهزة العليا للرقابة في كل من تشيلي والهند وروسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية .و يمثل الدليل الإرشادي ٥٢٥٠ إنجازًا رئيسيًا لمجموعة عمل الإنتوساى للرقابة على الدين العام.

يمكن الوصول إلى الدليل الإرشادي ٥٢٥٠ الجديد من **هنا**.

مجموعة عمل اليوروساي للرقابة على تقنية المعلومات:
دعم "مراجع المستقبل"

تسعى مجموعة عمل اليوروساي للرقابة على تقنية المعلومات (ITWG) جاهدة منذ إنشائها لتوفير منصة تمكن أجهزة المراجعة الأوروبية من تبادل الممارسات الجيدة لمراجعة تقنية المعلومات واستخدام تقنية المعلومات بشكل فعال في أعمال الرقابة.

وفي سبيل تحقيق ذلك قامت مجموعة العمل بإعداد العديد من المشروعات المدروسة ذات القيمة العالية، بما في ذلك التقييمات الذاتية لتقنية المعلومات (ITSA)، والتقييم الذاتي لمراجعة تقنية المعلومات (ITASA)، وقاعدة البيانات الذكية لعمليات مراجعة الحكومة الإلكترونية (CUBE)، ودليل المراجعة الفعال لتقنية المعلومات. (AITAM)

ساهمت مجموعة العمل أيضًا في إعداد خطوط توجيهية عالمية لأفضل الممارسات الخاصة بمراجعة تقنية المعلومات العالمية من خلال وثائق تجمع ممارسات الأعضاء.

تسلم المكتب الوطني للمراجعة بإستونيا (NAOE) رئاسة مجموعة عمل اليوروساي للرقابة على تقنية المعلومات من الجهاز الأعلى للرقابة في بولندا في يوليو ٢٠٢٠. ويهدف المكتب الوطني للمراجعة بإستونيا إلى استكمال البناء على هذا الأساس المتين وتعزيز التعاضد بين الأعضاء، ولاسيما فيما يخص دراسة قدرات تقنية المعلومات عالية المستوى للأجهزة العليا للرقابة الأوروبية.

انطلاقاً من روح دعوة إعلان موسكو للأجهزة العليا للرقابة "لرعاية مراجعي المستقبل"، أطلقت مؤخرًا مجموعة عمل اليوروساي للرقابة على تقنية المعلومات مبادرة جديدة - مركز البحث والتدريب - لاستكشاف ممارسات مراجعة تكنولوجيا المعلومات، وتقنية المعلومات المبتكرة، ووضع منهجية لـ "مراجعي المستقبل" الذين يتمتعون -بشكل مثالي- بذكاء في تقنية المعلومات وقادرون على مراجعة التقنيات الحديثة.

عند تطوير منهجية مركز البحث والتدريب، سيتم دمج خبرة القطاع الأكاديمي والخاص بالمدخلات القيمة من أعضاء مجموعة عمل اليوروساي للرقابة على تقنية المعلومات في المناهج التعليمية التي سوف تكون بمثابة مصدر عملي للمعرفة للمراجعين في جميع أنحاء العالم.

تبين من المناقشات التي عُقدت خلال ويبينار مجموعة عمل اليوروساي للرقابة على تقنية المعلومات (ITWG) حول المهارات الرقمية في نوفمبر ٢٠٢٠، أنه لا يمكن للمراجعين تجنب الأسئلة حول تقنية المعلومات في أي مجال - تشتمل عمليات المراجعة المالية بالفعل على العديد من سمات مراجعة تقنية المعلومات. وقد أصبحت البيانات وموضوعات تقنية المعلومات الآن (أو ستصبح قريبًا) مركزية في معظم عمليات مراجعة الأداء. وتشير مثل هذه العوامل إلى أن المراجعين يحتاجون إلى المعرفة والتدريب في مجالات تقنية المعلومات ومراجعة تقنية المعلومات (بعضها يجب أن يكون أكثر شمولاً عن البعض الآخر).

يتألف المنهج المقترح من أنماط مختلفة لكل من مراجعي تقنية المعلومات وكذلك للمراجعين في غير مجالات تقنية المعلومات. علاوة على ذلك ، توجد العديد من الأساليب والأدوات المبتكرة التي يمكن أن تفيد فيها المعرفة والحالات العملية المتاحة خلالها ممارسي المراجعة، مثل استنباط وتحويل وتحميل (ETL) إعداد البيانات للمراجعة؛ عملية التنقيب في البيانات لتحديد الاختناقات البيروقراطية؛ البرمجة لتحليل مجموعات البيانات الكبيرة؛ وتحليلات الأعمال لخلق "ممارسات مراجعة" تفاعلية.

إن تدريب القطاع الخاص - الذي يمكن أن يكون مكلفًا إلى حد ما - يفتقر عمومًا إلى خلفية وأمثلة العمل في المجال العام. ويعمل مركز البحث والتدريب على الوصل بين هذه الفجوات، ومن المتوقع أن يصبح منصة تعليمية مجانية عبر الإنترنت يُمّكن جميع المراجعين الذين يسعون إلى رفع مستوى مهاراتهم في مجال تقنية المعلومات.

يأمل المكتب الوطني للمراجعة بإستونيا نظراً لما يتمتع به في تنفيذ التعلم الإلكتروني في المراجعة البيئية في نقل هذه التجربة إلى مركز البحث والتدريب الخاص بمجموعة عمل اليوروساي للرقابة على تقنية المعلومات (أعرب المراجعين في جميع أنحاء العالم عن تقديرهم للوصول إلى الدورات التدريبية المجانية الذاتية عبر الإنترنت).

CONNECT WITH THE ITWG

www.eurosai-it.org

@itwgeurosai @eurosai-it-working-group

بقلم الدكتور/ Jacek Mazur؛ مستشار رئيس الجهاز الأعلى للرقابة في بولندا.

المقدمة

العالم يتغير، والأجهزة العليا للرقابة آخذة في التطور. على مدى السنوات (٢٠ – ٣٠) الماضية قامت الأجهزة العليا للرقابة - ببطء وتدريج - بتحويل أساليب العمل في التعامل مع العوامل الخارجية بشكل أفضل، مثل التغييرات في الدولة والمجتمع. أن تحديد الاتجاهات يُعَد مهمة قيّمة تسهل المناقشة وتعزز تبادل الأفكار وتحث على بذل الجهود العالمية.

استلهاما من المراجعة التي أجرتها محكمة المراجعين الأوروبية واستنادًا إلى الأبحاث والمناقشات مع أعضاء المجتمع الدولي للمراجعة، تم استعراض الاتجاهات الرئيسية في ممارسات المراجعة الدولية في مقالة "مستوحاه من مراجعة محكمة المراجعين الأوروبية - الاتجاهات الجديدة في أعمال الأجهزة العليا للرقابة"، التي نُشرت مؤخرًا في " Kontrola Państwowa" الصادرة عن الجهاز الأعلى للرقابة في بولندا. وتقدم هذه المقالة ملخصًا موجزًا للاتجاهات وتشارك في نظرة متفحصة حول كيفية تخطيط وتشكيل مستقبل المساءلة.

تحسين إرشادات المراجعة العامة. بدأ عمل الإنتوساي في إصدار خطوط توجيهية للمراجعة العامة منذ أكثر من ٥٠ عامًا. وبالرغم من أن إحراز تقدم في السنوات الأخيرة، الا انه لايزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وتحديداً فيما يخص معايير المراجعة الدولية لا تعبر عن وجود اختلافات في عمليات المراجعة بين القطاعين العام والخاص.على سبيل المثال، تعتبر المعايير الدولية للمراجعة (ISA) الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) إلزامية. وبينما تواصل منظمة الإنتوساي تنظيم المعايير وتعزيز اعتمادها وتنفيذها لدى الأجهزة العليا للرقابة، إلا أن تلك المعايير غير ملزمة. حيث تعمل العديد من الأجهزة العليا للرقابة على أساس التشريعات الوطنية أو المعايير الموضوعة ذاتياً.

استخدام استراتيجيات المراجعة طويلة الأجل. قامت الأجهزة العليا للرقابة بوضع وتنفيذ آليات التخطيط الاستراتيجي بشكل متزايد منذ أن تم تقديمها لأول مرة في الثمانينيات. وفي الوقت الحاضر تقوم الأجهزة العليا للرقابة التي تتمتع باختصاصات وإجراءات وتمارس وأنواع رقابة مختلفة بتطوير خطط استراتيجية. وعلى الرغم من هذه الاختلافات التنظيمية والإقليمية، فإن الخطط تراعى عادةً جوانب مماثلة، مثل معاملات الدولة، والتي تميل إلى توجيه عمل الأجهزة العليا للرقابة، ومعايير المراجعة، وتعاون أصحاب المصلحة، والموارد البشرية، والتنظيم والإدارة الداخليين.

تماشياً مع التوجيهات الدولية فأنه من المحبذ أن يقوم المراجعون بتحديد الموضوعات من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي للجهاز الأعلى للرقابة وذلك من خلال تحليل الموضوعات المحتملة وإجراء الأبحاث

لتحديد المخاطر. وعادةً ما تغطي استراتيجية الجهاز الأعلى للرقابة عدة سنوات وتأخذ في الاعتبار ديناميكيات القطاع العام والأولويات المتغيرة. هذا يجعل عملية التخطيط المسبق لعدة سنوات قادمة لمراجعات الأداء عملية صعبة التنفيذ. وبالتالي تميل الأجهزة العليا للرقابة إلى صياغة خطط مراجعة سنوية تُبنى على استراتيجية متعددة السنوات إلى جانب إجراء تقييم المخاطر سنوياً.

اختيار الموضوعات غير الروتينية. بشكل عام يمكن تصنيف عمليات مراجعة القطاع العام إلى واحد أو أكثر من ثلاثة أنواع رئيسية: المراجعة المالية ومراجعة الالتزام ومراجعة الأداء. وتتناول رقابة الأداء الكفاءة والفعالية التشريعية والتنفيذية في إعداد وتنفيذ القرارات وما إذا كان دافعو الضرائب أو المواطنين قد حصلوا على المقابل النقدي.

تزداد عمليات المراجعة على الموضوعات غير الروتينية بشكل مطرد، وكثير منها ذو حساسية سياسية نظرًا لارتباطه المحتمل بالبرامج العامة الحكومية ذات الأولوية. وعلى الرغم من أنه من الضروري أن تتوخى الأجهزة العليا للرقابة الحذر بحيث لا تتجاوز الصلاحيات الممنوحة لهم، الا ان عمليات المراجعة تحظى باهتمام كبير خاصةً تلك التي تتناول مجالات مثل أنشطة الأحزاب السياسية وأعمال الانتخاب، والأخلاقيات في الإدارة العامة، والشفافية والنزاهة.

على سبيل المثال فإن المراقب العام للدولة في إسرائيل يُجري المراجعة على أساس معايير قانونية واقتصادية وكفاءة والالتزام بمبادئ الحوكمة الرشيدة. ويستخدم المكتب أيضاً منظور النزاهة الأخلاقية. على هذا الأساس قام المراقب العام للدولة لمرات عديدة بإبلاغ البرلمان بحالات انتهاك القيم الأخلاقية، مثل إبرام الهيئات العامة عقودًا لسلع أو خدمات لأسباب سياسية أو لمنفعة الأسرة أو الأصدقاء.

إبلاغ الجمهور. تدعو الخطوط التوجيهية الدولية الصادرة للأجهزة العليا للرقابة إلى إبقاء الجمهور على اطلاع - خاصة من خلال نشر تقارير المراجعة، والتأكيد على شفافية إجراءات العمل والأنشطة والمخرجات - وعلى نفس القدر من الأهمية يقترح أن تقوم الأجهزة العليا للرقابة بتسهيل الوصول إلى البيانات ذات الصلة بما يتفق مع الالتزامات والأطر القانونية الحاكمة.

تقوم العديد من الأجهزة العليا للرقابة بنشر خطط العمل السنوية. في حين يذهب البعض الى خطوة ابعد من خلال نشر معلومات حول عمليات المراجعة التي لم تكتمل بعد (يقوم كل من المكتب الوطني للمراجعة بأستراليا والمكتب الوطني للمراجعة بالمملكة المتحدة بإحاطة أصحاب المصلحة حول عمليات مراجعة الأداء الجارية).

تقدم العديد من الأجهزة العليا للرقابة - بما في ذلك أجهزة إستونيا وسلوفينيا - معلومات مختصرة عن جميع عمليات المراجعة المدرجة في خطة العمل السنوية. منذ عام ٢٠٠٧ ينشر مكتب المراجعة الأعلى في بولندا (عادة في شهر ديسمبر) خطة مراجعة مفصلة للسنة التالية. وفي السنوات الأخيرة تضمنت هذه الخطة تفاصيل حول محتوى موضوع المراجعة وأسئلة تحدد أهداف المراجعة الرئيسية ونوع المراجعة والتواريخ الرئيسية والقسم الذي يقوم بإجراء عملية المراجعة.

وقد أدت هذه الشفافية إلى زيادة الحاجة إلى البيانات الرقمية، والتي أصبحت منتشرة بشكل ملموس بين الأجهزة العليا للرقابة. وتقوم العديد من الأجهزة بتطوير الأنشطة التحليلية بالتوازي مع رقمنة أعمال الرقابة، مثل استخدام تحليل البيانات الضخمة، والاستفادة من التوثيق الإلكتروني المقدم من الجهات الخاضعة للرقابة، وتحسين البرامج لدعم إجراءات المراجعة.

توسيع مشاركة المواطنين وإشراك أصحاب المصلحة.
أصبح الالتزام بالمبدأ القائل بأنه إلى جانب البرلمان والحكومة فإن المواطنين هم أصحاب المصلحة الرئيسيين وهو الأمر الذي تهمس به الأجهزة العليا للرقابة فيما بينها.

تقوم الأجهزة العليا للرقابة بشكل متزايد بإدراج المواطنين (والأطراف المعنية الأخرى) في أعمال المراجعة وذلك من خلال توفير الفرص لتقديم المعلومات والتعليقات، مثل المكتب الوطني للمراجعة بأستراليا، الذي يدعو المواطنين إلى المشاركة عند إجراء مراجعة الأداء. وعلى نفس النسق يشجع المكتب الوطني للمراجعة في المملكة المتحدة المواطنين وأصحاب المصلحة المهتمين على نقل البيانات (الأدلة) لما يقدر بنسبة ٢٥٪ من عمليات مراجعة الأداء.

تُجري الأجهزة العليا للرقابة أيضًا بعض الاستبيانات أثناء عمليات المراجعة كما تدعو المواطنين ومنظمات المجتمع المدني (CSO) لتوفير المعلومات المحتمل إدراجها في عمليات المراجعة المنتقاة. هناك مثال خاص لمشاركة المواطنين ينطلق من مفوضية المراجعة بالفلبين (COA)، حيث يتم إجراء بعض عمليات مراجعة الأداء بمشاركة ممثلي ٥ من منظمات المجتمع المدني.

الخاتمة

تقدم هذه المقالة ملخصاً موجزاً للاتجاهات الحديثة في ممارسات الأجهزة العليا للرقابة - بعضها مطبق من قبل العديد والبعض الآخر نادر التطبيق، وبعضها في الطور التجريبي - والتي قد تستمر في صياغة مهنة المراجعة لسنوات قادمة.

للاطلاع على المقال كاملاً الذي يمثل توصيفاً لتوجهات محكمة المراجعين الأوروبية وممارسات الأجهزة العليا للرقابة بشكل اكثر تفصيلاً، يرجى الدخول المباشر أو التحميل. و لمعلومات اكثر يرجى التواصل مع المؤلف من خلال البريد الالكتروني التالي:

jacekmazur398@gmail.com.

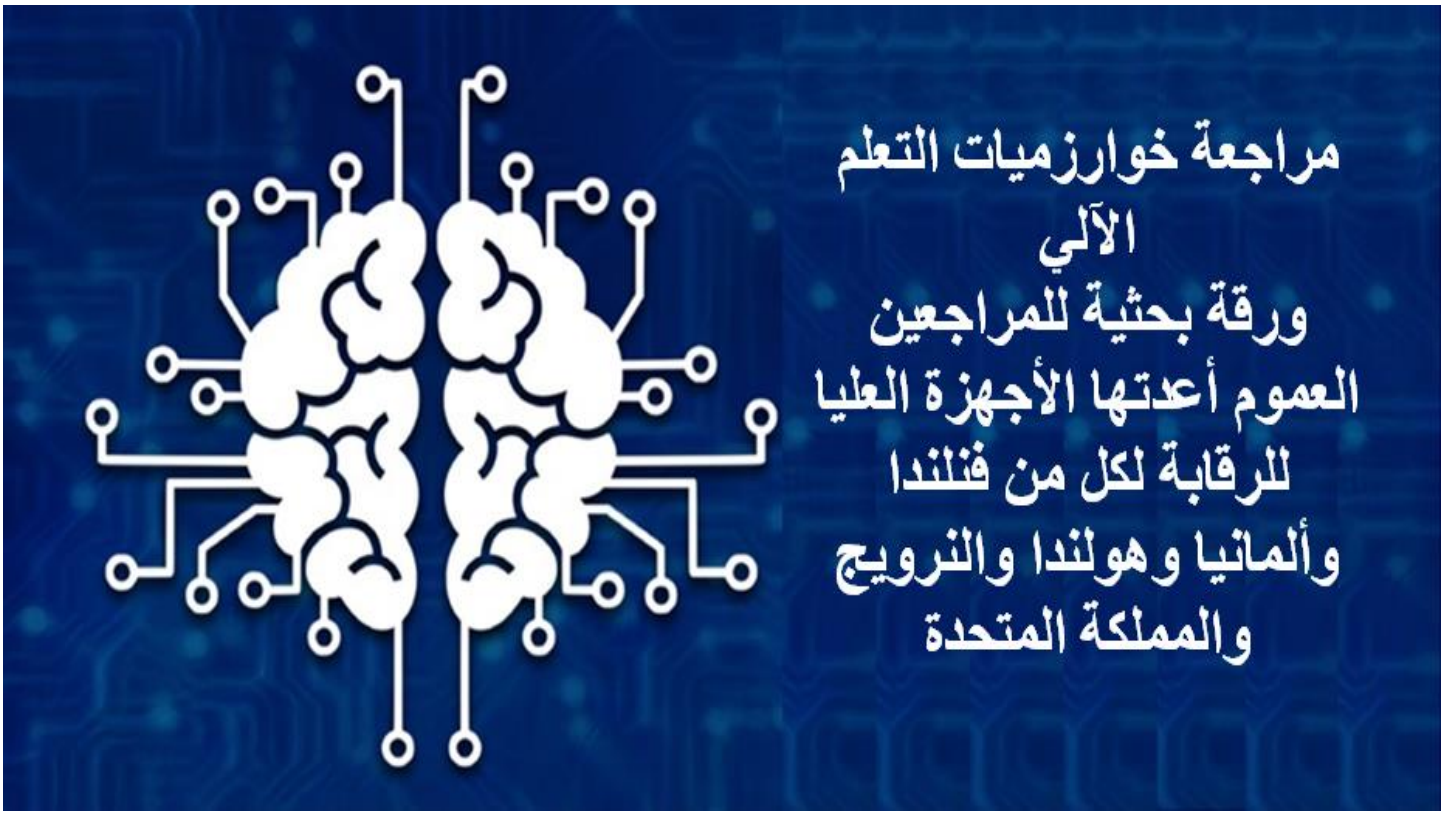

بقلم: جان رور بيكستروم Jan Roar Beckstrom - كبير علماء البيانات، معمل الابتكار، مكتب المراجع العام بالنرويج.

بدأت السلطات العامة والجهات الحكومية بالفعل في تنفيذ وتطبيق الذكاء الاصطناعي (AI) وخوارزميات التعلم الآلي (ML) لتحسين الخدمات المقدمة للجمهور وتخفيض التكاليف.

علي الرغم من أن المكاسب المتوقعة من هذه التكنولوجيا هائلة، إلا ان تطبيقها يفرض أيضًا تحديات ومخاطر جديدة، مثل أمن البيانات، وإمكانية المعالجة الآلية والمؤسسية غير المتساوية واحتمالات الإنتاج الهائل لقرارات غير صحيحة أوغير محايدة.

كلما أصبح الذكاء الاصطناعي أكثر انتشارًا، كلما تزايدت حاجة الأجهزة العليا للرقابة لمراجعة تلك التطبيقات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي وخوارزميات التعلم الآلي- حيث عادة ما يتم إجراؤها كحالات مراجعة خاصة للأداء أوالالتزام. بالإضافة إلى ذلك، تميل نماذج الذكاء الاصطناعي إلى أن تكون مدمجة بشكل موسع في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات (IT)، والتي تحتاج إلى دمج عناصر مراجعة تكنولوجيا المعلومات.

وتوجد حاليا توجيهات محدودة للمراجعين حول كيفية القيام بمراجعة الذكاء الاصطناعي وخوارزميات التعلم الآلي. ولسد هذه الفجوة قام مكتب المراجع العام بالنرويج – مع زملاء متخصصين في علم البيانات من الأجهزة العليا للرقابة في فنلندا وألمانيا وهولندا والمملكة المتحدة – بإعداد ورقة بحثية فنية للمراجعين عن مراجعة خوارزميات التعلم الآلي.

الورقة متاحة على الإنترنت على الموقع الإلكتروني www.auditingalgorithms.net والتي تلخص المخاطر الرئيسية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في الخدمات العامة. تقترح الورقة البحثية في ضوء الخبرة المتراكمة مع عمليات مراجعة الذكاء الاصطناعي ومراجعة مشروعات تنمية البرمجيات الأخرى، أيضًا إعداد دليل مراجعة يتضمن الأساليب المنهجية لمراجعة تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

تتناول هذه المقالة بإيجاز بعض النقاط الرئيسية.

إدارة المشاريع وحوكمة أنظمة الذكاء الاصطناعي

هل يستلزم وجود معرفة فنية عالية التخصص بنماذج الذكاء الاصطناعي اللازمة لمراجعة الخوارزميات مراجعة الخوارزميات؟ ليس بالضرورة.

هناك الكثير من القواسم المشتركة بين مراجعة تطوير نظام الذكاء الاصطناعي وأي مراجعة لإدارة المشروع. إذا قامت هيئة حكومية بإدخال الذكاء الاصطناعي بطريقة محددة، فقد يطرأ سؤال جيد وبسيط للغاية هو"هل هناك هدف واضح من الإنجاز المستهدف؟ "

عـلاوة علـى ذلـك، إذا نفـذ المستشـارون الخـارجيون نظـام الـذكاء الاصـطناعي، "هل هنـاك هيكل مستدام للحفاظ على النموذج بمجرد أن يغادر المستشارون؟"

لتخفيض الحاجـة إلـى المهـارات المتخصصـة يتعين أن يكـون لـدى الجهـة مـا يكفي من الوثـائق الخاصـة بتطـوير النمـوذج وكـذلك الموظفين المؤهلين الذين لديهم دراية بهذه النماذج.

اعتبارات خاصة بالبيانات:

تُعد جودة البيانات من الأمور الهامة دائمًا، ولكن في حالة الذكاء الاصطناعي فهوأمر في غاية الأهمية. حيث أن وجود بيانات مبسطة ومتحيزة قد يؤدي إلى نتائج مغلوطة وغير مقصودة.

مثال: إذا استخدمت نفس البيانات لوضع التطبيق (أثناء مرحلة التدريب) والتحقق من الأداء (أثناء الاختبار أوالتحقق من الصحة)، فمن المرجح أن يتم تضخيم مقاييس الأداء. وقد يؤدي هذا "التجاوز" إلى تقليل الأداء عند التعامل مع بيانات إنتاج جديدة غير معلومة.

هناك اعتبار هام آخر يتعلق بالخصوصية واستخدام البيانات الشخصية. لقد وضع الاتحاد الأوروبي اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) ، بحيث تـدعم خفـض البيانـات (الحـد مـن كميـة المعلومـات الشخصـية المستخدمة إلـى مـا هوضـروري للوصـول إلـى الهـدف ذوالصـلة) كمبـدأ أساسـي. بالنسـبة لإعـدادات الـذكاء الاصـطناعي، يعـادل هـذا الامـر تقييد الاستخدام الواسع للبيانات الشخصية عند التدريب أواختبار التطبيق. وعلى الرغم من اختلاف اللوائح في العديد من البلدان في أطراف العالم، فإن التقليل من استخدام البيانـات الشخصـية إلـى مـا هوضـروري للغايـة يعتبر قاعدة عامة جيدة.

تطوير التطبيق:

تسهيل عملية إعداد التطبيق التي تتسم بالشفافية والموثقة جيدًا من امكانية إعادة إنتاجها بسـهولة، حيث يمكن للمراجـع اختبارها بسـهولة في ضـوء تـوافر معرفـة كافيـة بالـذكاء الاصـطناعي والـتعلم الآلـي لإجـراء مراجعـة وثائقيـة للبـرامج المستخدمة، وإعطـاء تفسير لكيفيـة الحفـاظ علـى التطبيـق بمجرد دخوله حيز الإنتاج.

ويفضل أن تتضمن الوثائق وثيقة جيدة التنظيم وقاعدة ترميز تم دراستها جيدا (وفقا لترميز معايير اللغة) وسجلات متوسعة للأجهزة والبرامج المستخدمة وتوضيح لكيفية الحفاظ علي التطبيق بمجرد دخوله حيز التنفيذ.

يتساوى في الأهمية أن تكون خوارزميات الذكاء الاصطناعي وان يكون التعلم الآلي محدد بشكل واضح وجيد، خاصة إذا تم استخدام تطبيق يصعب شرحه. ويمكن أن يكون التدريب واختبار التطبيق المختار مقارنة بالتطبيقات الأخرى مفيدًا للمراجعين في التحقق من التطبيق الذي تم اختياره.

"مع الانتشار المتزايد للذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، يتعين علي المراجعين الحكوميين مواجهة التحديات التي تحدث نتيجة للغزو التدريجي لهذه التكنولوجيا" .

ستظل المصداقية والمعالجات الصحيحة لها الأولوية عند إعداد التطبيق، حيث يمكن أن يتسبب التحيز الخوارزمي بالضرورة في حدوث تمييز مؤسسي.

إذا كانت البيانات المستخدمة لإعداد التطبيق منحازة بعض الشيء، فقد يتسبب النموذج الذي تم إعداده بإهمال في تضخيم مثل هذه الخصائص. ويتطلب الأداء السليم يتم بطريقة جماعية التعامل مع تطبيقات التعلم الآلي وصولا الى معالجات مختلفة بنمط مماثل. يمكن للتماثل في العمليات أن تكون أكثر تعقيدًا بعض الشيء. على سبيل المثال، إذا كانت البيانات التي تم الحصول عليها لتدريب نموذج ذكاء اصطناعي تتضمن تباينات ديموغرافية على مستوى المجموعة، فسوف يتعرف النموذج على هذه التباينات، والتي يمكن أن تؤدي إلى تفسيرات مضللة.

ويمكن أن يؤدي إنشاء نموذج ذكاء اصطناعي معتمدا علي بيانات متحيزة إلى الوصول لنتائج محرفه، والتي بدورها ستكون آلية لقرارات مبنية على استنتاجات أكثر تحيزا.

يمكن أن يمنح استخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في القطاع العام منافع هائلة. وفي الوقت نفسه، هناك خطر حقيقي من أن الإخفاق في نشرها يمكن أن يلحق الضرر بالديمقراطية والنسيج الاجتماعي وذلك من خلال التسبب في ازدياد التمييز والمعاملة غير المتكافئة علي نطاق أكبر.

مع الانتشار المتزايد للذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، يتعين علي المراجعين الحكوميين مواجهة التحديات التي تحدث نتيجة للغزوالتدريجي لهذه التكنولوجيا.

مراجعة خوارزميات التعلم الآلي: ورقة بحثية فنية للمراجعين الحكوميين " تهدف إلى مساعدة الأجهزة العليا للرقابة في تعلم المزيد حول مراجعة خوارزميات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي ومساعدة المراجعين على أن يصبحوا مجهزين لمواجهة التحديات بشكل أفضل.

المجلة الدولية للمراجعة الحكومية